الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم:العلوم الاقتصادية

رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تحت عنوان:

تقنيات البنوك في منح القروض

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية - فرع بوسعادة-

من إعداد:

- بزيو رحاب عبير
- بطـــة إيـمـــان

تحت إشراف:

د. عبد الصمد سعودي

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
بوخرص عبد الحفيظ	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	رئيسا
سعودي عبد الصمد	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
برو هشام	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية : 2021-2022

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم:العلوم الاقتصادية

رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تحت عنوان:

تقنيات البنوك في منح القروض

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية - فرع بوسعادة-

من إعداد:

- بزيو رحاب عبير
- بطة إيـمـــان

تحت إشراف:

د. عبد الصمد سعودي

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
			رئيسا
			مشرفا ومقررا
			مناقشا

السنة الجامعية : 2021-2022

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٢٠

شكر

نتقدم بجزيل شكرنا وعظيم امتنانا وعرفانا إلى كل من مد لنا يد العون من قريب أو بعيد في سبيل إنجاح هذا العمل المتواضع وكل من أفادنا بعلم ساعم في إثراء بحثنا هذا ونخص بالذكر:

السيد: الدكتور سعودي عبد الصمد الذي لم يدخر جهدا في سبيل تلقينا أبجديات إنجاز هذه المذكرة.

إهداء

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وعلى أهله ومن وفى .

أما بعد :

الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه التي هي ثمرة للجهد والنجاح بفضله تعالى , وهي مهداة للوالدين الكريمين حفظهما الله وأدامهما نورا لدربي, ولكل العائلة الكريمة التي ساندتني ولا تزال من أخوة وأخوات, وإلى كل رفيقات المشوار اللاتي قاسمنني لحظاته, رعاهم الله ووفقهم

وإلى كل قسم علوم الاقتصادية وجميع دفعة 2022,

إلى كل من كان لهم أثر على حياتي ...

رحاب عبير

إهداء

إلى ذلك الصرح العظيم الذي علمني الخلق الكريم،
والذي صاحب الفضل الكبير إلى أبي الغالي.
إليك يا أمي يا من علمتني العطاء دون انتظار المقابل،
يامن زرعتي في قلبي أسمى معاني الأفاضل.
إليك يا أستاذي الكريم الذي علمتني أن تشجيع المعلم
لتلميذه دافع قوي له على التقدم.
إلى اخوتي وأخواتي سندي في حياتي وإلى جميع الإخوة
اللذين أثبتوا أن الأخوة ليس فقط في الرحم
إلى كل من دعمني وشجعني وأعطاني دفعة نحو الأمام.

إيمـــــــان

الفهـــرس

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
اهداء تشكرات فهرس المحتويات فهرس الجداول فهرس الأشكال	
المقدمة العامة	أ- ت
الفصل الأول مفاهيم عامة حول البنوك والقروض المصرفية	
تمهيد الفصل	05
المبحث الأول : الاطار المفاهيمي للبنوك التجارية	06
المطلب الأول: ماهية البنوك التجارية	06
الفرع الأول : نشأة البنوك التجارية	06
الفرع الثاني : تعريف البنوك التجارية	07
الفرع الثالث : انواع البنوك التجارية	08
المطلب الثاني : وظائف واهداف البنوك التجارية	11
الفرع الأول : وظائف البنوك التجارية	11
الفرع الثاني : اهداف البنوك التجارية	15
المبحث الثاني : القروض البنكية وسياسة الاقراض	16
المطلب الأول : عموميات حول القروض البنكية	16
الفرع الأول: تعريف القرض	16
الفرع الثاني: أهمية القروض البنكية	17
الفرع الثالث: خصائص القروض.	18
المطلب الثاني: اعداد سياسة الإقراض	19
الفرع الأول : تعريف سياسة الإقراض	19

الفرع الثاني: مكونات سياسة الإقراض	19
الفرع الثالث : العوامل المؤثرة في سياسة الإقراض	22
المطلب الثالث: تقنيات منح القروض البنكية.	23
الفرع الأول : خطوات عملية الإقراض	23
الفرع الثاني: مراحل منح القروض	24
خلاصة	26
الفصل الثاني: دراسة حالة طلب قرض استغلال من بنك الفلاحة والتنمية الريفية	
تمهيد الفصل	31
المبحث الأول: بنك الفلاحة والتنمية الريفية	32
المطلب الأول : تقديم عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.	32
الفرع الأول : نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية.	33
الفرع الثاني : أهداف ووظائف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.	33
المطلب الثاني : تقديم عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة بوسعادة–	34
الفرع الأول : تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة بوسعادة–	34
الفرع ثاني : الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	36
المبحث الثاني: دراسة حالة منح قرض فلاحي	42
المطلب الأول : بطاقة فنية وملف القرض.	42
المطلب الثاني : التحليل المالي لملف القرض	46
المطلب الثالث: خلاصة الدراسة ورد البنك: (القبول)	50
خلاصة الفصل	52
الخاتمة العامـــــــــة	54

قائمة المراجع	56
الملخـــــــــص	59
الملاحق	61

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	الإمكانيات المتوفرة	**43**
02	الميزانية المالية لسنتي 2015و 2016	**46**
03	مؤشرات التوازن المالي لسنتي 2015 و2016	**48**
04	نسب المردودية لسنتي 2015 و 2016	**49**

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	**الهيكل التنظيمي السابق لمديرية العلاقات العامة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية**	**39**
02	**الهيكل التنظيمي الجديد لمديرية العلاقات العامة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية**	**40**
03	**الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية**	**41**
04	**المستويات التي يمر بها طلب القرض**	**45**

المقدمة العامة

المقدمة العامة

يلعب الجهاز المصرفي دورا هاما في النشاط الاقتصادي لما له من تأثير كبير على المتغيرات الاقتصادية مثل سعر الفائدة والتي بدورها تؤثر بدرجة عالية على سلوك الأفراد الاقتصاديين (المودعين والمستثمرين) .

والسؤال الذي يطرح نفسه عند ارتفاع سعر الفائدة, ماذا يؤثر ذلك على رغبة الأفراد في الاستثمار ؟, لذلك نجد أن كثير منهم لا يدركون أهمية الدور الذي تلعبه البنوك المركزية والبنوك التجارية رغم أن معظم قرارات هؤلاء الأفراد الاقتصادية تتأثر بطريقة مباشرة مما يحدث من سياسات داخل هذه المؤسسات المالية الهامة, حيث تحديد كمية عرض النقد عن طريق البنوك المركزية, بينما البنوك التجارية لها دور هام في توليد الائتمان(القرض).

ويجدر بنا أن نؤكد أن الانفتاح الاقتصادي والعولمة الاقتصادية جعلت البنوك المركزية والمؤسسات المالية في وضع تنافسي متزايد, ومنة نستنتج أن البنك هو عبارة عن وسيط بين الأموال التي تبحث عن استثمار وبين الاستثمار الذي يبحث عن تمويل والذي لا يتم إلا عن طريق الاقتراض.

ولذلك تعتبر القروض التي تقدمها البنوك من الأدوات المصرفية الفعالة للتنمية الوطنية, ولا يمكن أن تمنح إلا وفقا لمنهجية البنك المتبعة لاتخاذ قرار التمويل.

ومن خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية :

ما هي التقنيات التي يعتمد عليها البنك في منح القروض البنكية؟

هذا التساؤل يقودنا إلى طرح التساؤلات الفرعية التالية :

* ما هو البنك, أهدافه ووظائفه ؟

*على ماذا يعتمد البنك في حالة منحة للقرض ؟

* ما هو القرض وما هي تصنيفاته ؟

الفرضيات

وللإجابة عن هذه الأسئلة نفترض من البداية ما يلي :

* البنوك هي الملجأ الرئيسي للمستثمرين والمحرك الأساسي للاقتصاد الوطني.

* منح القروض يتطلب دراسة لإمكانية طالب القرض من خلال ملف يطلبه البنك.

* تختلف أنواع القروض حسب عدة معايير(مدتها, القصد منها, ...).

أهمية ومبررات دوافع الاختيار

هناك عدة أسباب دفعتنا لاختيار هذا الموضوع :

* أهمية الموضوع في ظل الاقتصاد السوق.

*كون القروض تعتبر من الأدوات بالنهوض بالاقتصاد.

* طبيعة التخصص الذي ندرس فيه.

أهداف البحث

- الهدف الرئيسي من هذا البحث هو إعطاء مفهوم حول القروض البنكية وعملية سيرها داخل البنك من جهة, ومدى فعالية القروض الموجهة للاستثمار والاستغلال من جهة أخرى.

- الوصول إلى تطوير منهجي يضمن سلامة مواد إدارة البنوك ويسترشد بها متخذو القرارات ومنفذوها في دراسة طلبات القرض.

المنهج المستخدم

اعتمدنا في معالجة هذا الموضوع على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري, أما في الجانب التطبيقي فقد اعتمدنا على دراسة حالة .

صعوبات البحث

من المشاكل التي اعترضننا أثناء إنجاز هذا البحث بالإضافة إلى الظروف الخاصة نورد بعضها في ما يلي:

- صعوبة الحصول وجمع المعلومات في الوكالة نظرا لسرية الملفات.
- قلة المراجع.

تقسيمات البحث

من أجل تغطية الموضوع طبقا للأهداف التي حددناها قمنا بتقسيمه إلى فصلين.

تناولنا في الفصل الأول عموميات حول البنوك, وهذا حتى نتعرف على كل ما يخص البنوك من حيث دورها ووظائفها وأهميتها في الاقتصاد الوطني, وكذلك تطرقنا فيه إلى إعطاء مفهوم واسع حول القروض وكيفية سياسة الإقراض مع توضيح كيفية تكوين ملف القرض.

أما الفصل الثاني فاعتمدنا فيه على منهجية دراسة حالة طلب قرض من بنك الفلاحة والتنمية الريفية, وكالة بوسعادة, فمن خلال هذا الفصل قمنا بدراسة معمقة لكيفية طلب وتكوين ملف في قرض.

الفصل الأول

تمهيد:

تعتبر البنوك من أهم المؤسسات المالية في الاقتصاد الوطني, حيث أنها تمثل حلقة وصل بين أصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز المالي , تتمثل مهمتها الأساسية في تمويل التجار والمنتجين وكذا الأفراد ومنة نستطيع القول إنها المحرك الرئيسي للاقتصاد الوطني .

وتشكل ما يسمى بالقروض البنكية الركيزة الأساسية لنشاط البنوك , وبالرغم من التطور في طرق التمويل إلا أن الطلب عليها مرتفع جدا مع وجود شروط وتقنيات لتفادي أي خطا آو خلل في النظام البنكي .

لذلك سنتناول في هذا الفصل مفاهيم عامة حول البنوك والقروض البنكية وكذا سياسة الإقراض وذلك وفق مبحثين.

المبحث الأول : ماهية البنوك التجارية (نشأتها , تعريفها , أنواعها) وكذلك أهدافها ووظائفها .

المبحث الثاني : عموميات حول القروض البنكية (تعريفها (القروض) , أهميتها , خصائصها) وكيفية إعداد سياسة الإقراض (تعريف , مكونات , العوامل المؤثرة مع تقنيات ومراحل منح القروض).

المبحث الأول : الاطار المفاهيمي للبنوك التجارية

تعد البنوك التجارية مؤسسات مالية تتعامل بالائتمان وتسمى أحيانا ببنوك الودائع وأهم ما يميزها عن البنوك الأخرى هو قبولها الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية أي باختصار أن وظيفة البنك التجاري هي تلقي الودائع بكل أنواعها و توظيف جزء كبير من تلك الودائع في شكل قروض من الاحتفاظ بجزء منها في شكل احتياطي نقدي ولان جل العمليات التي تحدث على مستوى هاته البنوك مهمة وذات أهمية بالغ فعليها اعطاء مفهوم لما يتماشى مع وجودها كمؤسسة قائمة بحد ذاتها

المطلب الأول: ماهية البنوك التجارية

الفرع الأول : نشأة البنوك التجارية

يعود أصل البنك إلى الكلمة الإيطالية بانكو والتي كانت تعني في البداية المصطبة التي يجلس عليها الصارفون ثم أصبحت فيما بعد تعني المنضدة التي يتم فوقها تبادل العملات وفي الأخير أصبح تدل على المكان الذي يتم فيه المتاجرة بالنقود. ولقد نشأت البنوك التجارية نتيجة الظروف والمتطلبات التي سايرتها التطورات الاقتصادية على مر السنين فنتج ان الصيارفة في اوروبا و ايطاليا بالذات هم اول من طرق الباب فلقد كان التجار و رجال الاعمال يودعون اموالهم لديها و هكذا نشأت الوظيفة الكلاسيكية الاولى وهي ايداع الأموال. و كان المودع اذا اراد ذهبه يعطي الصائغ الايصال و يأخذ الذهب مكدسا في الخزائن و قد ننتبه الى الصائغ هذه الحقيقة ف صار بقرض مما لديه من الذهب مقابل فائدة و هكذا نشأت الوظيفة الكلاسيكية الثانية للبنوك و هي الاقتراض ، الى خلق النقود او اصدارها فقد نشأت عندما اقترض ، يأخذ شكل إيصال بدوره للصائغ (بدلا من الذهب الحقيقي) و يعطيه للمقترض و خاصة بعدما أصبح الناس يثقون بهذه الايصالات لا نها قابلة للاستبدال بالذهب في أي وقت يشاؤون كما انها دلهم على ذلك تجارتهم العديدة من خلال تعاملهم مع البضائع ". و قيام الصائغ بهذه الايصالات لم يأت هكذا و انما كان نتيجة لتطور استغرق زمنا طويلا واكبره زيادة كبيرة في ثقة الجمهور المتعاملين مع الصائغ مما حول مؤسسته الى المركز الاول للبنك التجاري . اما بالعربية فيقال : " صرف و صارف و اصطراف الدنانير اي بدلها بدراهم او دنانير سواها ، و الصراف و الصيرفي – و جمعها صيارفة– و هو بياع (النقود بنقود غيرها)، و الصرافة او الصيرفة هي حرفة الصراف ، اما المصرف (و هي كلمة محدثة) و جمعها مصارف تعني المؤسسة التي تتعاطي الاقراض و الاقتراض " .[1]

[1] زياد سليم رمضان ، البنوك التجارية ، دار الميسرة للنشر وتوزيع عمان الاردن 1996،ص28.

و مما يمكننا ان نقوله هنا هو تمكن رجال المصارف من افتراضهم لأموال الغير بعد كخطوة هامة و جزئية للأمام تماشيا للأوضاع الاقتصادية و تطور في الوظائف التي يوليها البنك التجاري الذي بدوره يقدم ودائع للذين هم بحاجة لها مقابل ضمانات تعد كافية في حدود القائدة و معينة و هكذا نجد ان البنوك التجارية جمعت بين وظيفة قبول الودائع و من جهة و الاقتراض من جهة اخرى . و عليه فنشأة البنوك في صورتها الراهنة لم تظهر دفعة واحدة مكتملة المعا و انما كانت هذه النشأة وليدة تطور كبير قام على انقاض مجموعة من النظم البدائية السابقة عليا كانت تقوم بعملية الائتمان في صورتها البدائية ككبار التجار. و المرابون رجال الصاغة و منه جعل البنوك الحديثة تحل محلهم. فتلك النشأة اثرت على طبيعة البنوك الحديثة و على عملياتها و نجد الفضل في ذلك قلنا في البداية التي جذورها تعود لكبار التجار و الصاغة المرابون .

الفرع الثاني : تعريف البنوك التجارية

البنوك التجارية هي مؤسسات انتمائية غير متخصصة تضطلع اساسا بتلقي ودائع الافراد القابلة للسحب لدى الطلب او بعد اجل قصير و التعامل بصفة اساسية في الائتمان قصير الأجل و يطلق على هذه البنوك اصطلاح بنوك الودائع " فلا يمكن ان تعتبر بنوكا تجارية ما لم تتوفر على قبول الودائع القابلة للسحب لدى الطلب من المؤسسات الائتمانية أو ما ينحصر في النشاط الاساسي المتمثل في القيام بعمليات الائتمان ذي الاجل الطويل كبنوك الادخار و بنوك الرهن العقاري و ما اليها .

كما يمكن تعريف البنوك التجارية : " انها المؤسسات النقدية التي تقبل الودائع من طرف الاشخاص او المؤسسات و تكون تحت تصرف المودع في اي وقت شاء تبعا للمدة المتفقة عليها و نظرا لهذه الميزة اصبح يطلق عليها بنوك الودائع و تأتي هذه البنوك في الدرجة الثانية بعد البنك المركزي . و هذين النوعين من البنوك يشكلان عصب الجهاز المصرفي لأي بلد " .[1]

ويعتبر البنك التجاري المؤسسة التي تمارس عملية الائتمان (الاقراض و الاقتراض) حيث يحصل البنك على أموال العملاء فيفتح لهم بها ودائع و يتعهد بتسديد مبالغها عند الطلب او لأجل كما يقدم عروضا لهم من هذه التعاريف يتضح أن دور البنوك التجارية ينحصر بصفة أساسية في قبول الودائع و منح الائتمان و اداء بعض الخدمات المصرفية الأخرى وكذا دورها الأساسي في توفير الأموال لمتطلبات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية . كما

[1] زين عوض الله اسامة، محمد الفولي ، اساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي ، منشورات الحلبي الحقوقية ص 99-100 مج شباب النقود والسوك الاقتصاد دار المرح ، الرياض ، 1987 ص 105

أطلق عليها بنوك الودائع باعتبارها تتعامل بائتمان (المباشر و الغير المباشر) وأهم ما ميزها قبولها للودائع تحت الطلب و الحسابات الجارية[1]

كما تعرف على انها مشروعات راس مالية هدفها الاساسي تحقيق أكبر قدر ممكن من الارباح بأقل نفقة ممكنة ودالك بتقديم خدمتها المصرفية او خلقها نقود الودائع. البنك هو منشاة تنصب عمليتها الرئيسية على تجميع النقود الفائضة عن حاجة الجمهور او منشأة الاعمال او الدولة لغرض اقرضها لأخرين وفق أسس معينة او استثمارها في اوراق مالية محددة فمنح الائتمان التجاري لا فراد و المشروعات من قبل البنوك التجارية الى جانب قيمها بعمليات اخرى لتسير المعاملات بين الافراد و المشروعات الانتاجية في حين ان جميع هاته العمليات تمتاز بقصر الاجل ادا لا تتجاوز عمدتها سنة واحدة. لان الاموال التي تستخدمها البنوك التجارية للممارسات نشطاها تستمد معظمها من ودائع الافراد و المشروعات ونتيجة التطور المصرفي على مستوى اتساع نطاق العمليات التي تزاولها البنوك التجارية فقد كان تعريف البنوك التجارية ذو ابعاد حتمية باعتباره يعد عصب الجهاز المصرفي لأي اقتصاد بعد البنك المركزي .

من هذه التعاريف نجد ان اتجاه التطور المصرفي عموما في اتساعي نطاق العمليات التي تزاولها البنوك التجارية ولم يعد يقتصر هذا النوع من البنوك على القيام بعمليات الائتمان قصير الأجل كتلقي الودائع الجارية من الافراد وخصم الكمبيالات وتقديم قروض قصيرة الأجل لتجارة وصناعة لتوفير رؤوس الأموال.

الفرع الثالث : انواع البنوك التجارية

يتوقف نوع البنك و تخصصه على العلاقة بين الودائع التي تودع لديه و طريقة استثماره لها ، اي العلاقة بين الائتمان الذي يمنحه والائتمان الذي يحصل عليه ، ويمكننا القول ان الجهاز البنكي للعديد من الدول يتكون في الوقت الحاضر من ثلاث انواع من البنوك وهي[2]:

البنوك التجارية ، البنوك المتخصصة و البنوك الاسلامية هذا طبعا باستثناء البنك المركزي الذي هو حالة خاصة ، وفيما يلي عرض موجز لمخلف الانواع

1- البنك المركزي

يقف على قمة الجهاز البنكي سواء من ناحية الاصدار النقدي أو من ناحية العمليات المصرفية ، وهو اداة رئيسية التي تتدخل بها الحكومة لتنفيذ سياستها الاقتصادية.

[1] ضياء مجيد المسوي الاقتصاد النقدي ، دار الفكر الجزائر 1993 ، ص 94 .

[2] مصطفى رشدي شيحة ، النقود و المصارف و الائتمان ، دار الجامعة الجديدة للنشر والاسكندرية ، 1999 ، ص89-90

2- البنوك التجارية

وهي من أقدم انواع البنوك من حيث النشأة واكثرها عددا واكبرها أهمية وتعتبر البنوك التجارية في صورتها المعاصرة احفاد شرعيين للصيارفة و المرابين ويرجع استخدام الصفة التجارية لوصف هذه البنوك الى ظهورها و نشأتها وتطورها ترافق مع ازدهار التجارة في عصر النهضة [1].

3- البنوك المتخصصة

يمكن تعريفها على انها مؤسسات مالية انشئت لتمويل وخدمة قطاع معين او شريحة معينة و هي بنوك تنموية ومها من يقبل الودائع ومنها من لا يقبل وهذا يعتمد على قانون وعلى المصادر البنك الرئيسي وهي بنوك.

نشاطها على تمويلي طويل الأجل يمتد لا كثر من 10 سنوات وتقوم بعمليات متخصصة يحتاج تمويلها الى خيرات خاصة ومعرفة بطبيعة العمليات الانتاجية ومن اهم الدول التي تأخذ بمبدأ التخصص البنكي انجلترا و فرنسا و الكثير من الدول النامية ، ومن مبررات مبدأ التخصص البنكي بروز الحاجة الى بنوك تتلاءم و احتياجات مختلف القطاعات، اضافة الى التقليل من مخاطر الائتمان بفضل اقتصار العمل البنكي على قطاع معين ، مما يجعله أكثر كفاءة، ذاك ان التطورات البنائية التي صاحبت التنمية الاقتصادية وخاصة تللك المرتبطة بنمو القطاعات ، قد ادت الى ظهور مؤسسات متخصصة تمارس نشاط متزايد في عملية التمويل ، ومن البنوك المتخصصة نجد :

1- **بنوك التنمية الصناعية** : وتخصص هذه البنوك بتمويل النشاط الصناعي في المجتمع فهي تقوم بمنح القروض أو ضمان ارض او مصنع مباني والاته ، كما تقوم أيضا بتمويل العمليات الجارية في مجال الصناعة.

2- **بنوك الاستثمار** : تقوم هذه البنوك بتمويل المشروعات اما عن طريق الاسهام في رؤوس أموالها او في منحها القروض المتوسطة و الطويلة الاجل اضافة الى دالك تقوم بنوك الاستثمار بتقديم التسهيلات الائتمانية قصيرة الاجل لتمويل مصروفات التشغيل.[2]

3- **بنوك التنمية الفلاحية** : لقد كان ظهور هذه البنوك نتيجة لتطبيق الاصطلاح الفلاحي في البلاد النامية و الذي نتج عنه حدوث تغيرات بنائية في القطاع الفلاحي مما ادى الى نمو الوحدات الانتاجية الصغيرة و التي تحتاج ان تحاط بائتمان فلاحي انتاجي و تسوقي و اسعار ميسرة ، و تقدم خدماتها الى القطاع الفلاحي عن طريق تمويل شراكة البذور والاسمدة و المبيدات و استئجار الآلات الفلاحية و المساهمة في

[1] احمد زهير شامية النقود و المصارف دار وهران للنشر ، الاردن ، 1994 ، ص 272

[2] حسين بن هاني ، اقتصاديات النقود و البنوك ، دار الكندي للنشر ، الاردن ، 2002 ، ص 231

تنمية الثروة الحيوانية . وبما ان هذه الخدمات الفلاحية تعتمد على دورات موسمية ، ولذلك تكون فترات التمويل مرتبطة بالمواسم الفلاحية.[1]

4- **البنوك العقارية** : وهي بنوك تقوم بتقديم القروض الازمة لشراء الاراضي والعقارات و تمويل عمليات البناء ، ومعظم القروض التي تقدمها هذه البنوك طويلة الاجل

5- **بنوك الادخار** : و يقوم هذا النوع من البنوك بتجميع المدخرات الصغيرة و حفظها . و في الجزائر كان الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط يتولى هذه المهمة غير انه حاليا يهتم بجمع المدخرات و توزيعها في فروض موجهة للسكن.

6- **بنوك التجارة الخارجية** : و هي بنوك تختص في تمويل التجارة الخارجية عن طريق مختلف د القروض التي تقدمها بالإضافة إلى التسهيلات الخاصة بعمليات المبادلة.

7- **بنوك الاعمال** : و هي بنوك ذات طبيعة خاصة (ليس لها جمهور داخل و خارج) و تقتصر عملياتها على المساهمة في تمويل و ادارة المنشاة الأخرى . عن طريق اقراضها أو الاشتراك في رأسمالها او الاستحواذ عليها . كما تقوم بنوك الاعمال بإصدار الاوراق المالية . وتتعامل اساسا في السوق المالية . [2]

وكما ان للتخلص البنكي مبرراتها فان لعدم التخصص مناصروه . و من الحجج القوية لا سناد هذا النظام : تقليل المخاطر البنكية عن طريق توزيعها على قطاعات متعددة و عدم حصرها في قطاع واحد . كما ان هذا النظام يسمح بالاستفادة من ودائع الجمهور في تمويل كل القطاعات الاقتصادية و عدم حصرها في القطاع التجاري .

4- البنوك الاسلامية :

و هي بنوك حديثة النشأة تسعى الى التخلي عن سعر الفائدة اخذا و اعطاء . حيث لها مفهومها الخاص عن المعاملات البنكية . فهي تقبل الودائع تحت الطلب و ودائع الادخار والاستثمار طبقا لمبدأ المشاركة في الربح . "كما تقوم بتمويل الغير في ظل المشاركة " في الربح او في ظل انواع اخرى من التمويل كالمرابحة . المضاربة .... " و بعد بنك البركة في الجزائر نموذج لهذا النوع من البنوك.

[1] عبد النعيم مبارك مبادئ علم الاقتصاد الدار الجامعية الاسكندرية ، 1997 ، ص 433

[2] . خالد امين عبد الله العمليات المصرفية ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2000 ، ص 20 .

كما ان المتطلع على الميدان البنكي يلاحظ ظاهرة جديدة، تتمثل في البنوك الشاملة و التي تسعى الى تنمية مواردها المالية من كافة القطاعات الاقتصادية، كما تقدم القروض لكل القطعات ، وذلك بهدف تحقيق الاستقرار في حركة الودائع و مواجهة المخاطر البنكية.

المطلب الثاني : وظائف واهداف البنوك التجارية

الفرع الأول : وظائف البنوك التجارية

1- الوظائف التقليدية

تقوم البنوك التجارية بثلاث وظائف تقليدية رئيسية و هي: قبول الودائع ، منح الائتمان و اخيرا خصم الأوراق التجارية.

أ- **قبول الودائع** : فالوديعة لدى البنك هي بالأحرى نوع من الائتمان بمنحه المودع للبنك . و يعني قبول البنك لها التزامه امام صاحبها بان يدفع له اي مبلغ في شكل نقود قانونية . و يترتب على عملية الابداع فتح بما يسمى بالحساب المصرفي . و باعتبارها ابرز الوظائف في تحرص دائما على تنميتها . " فهذا الفتح يحقق لكل من صاحب الوديعة و البنك عدة فوائد . فالعميل يمكن أن يستخدم التسهيلات التي يقدمها البنك المتعلقة بتنظيم معاملاته المالية المستقبلية والاستفادة من خدمات مصرفية كالحصول على دفتر الشيكات او دفتر خاص (دفتر ادخاري) كذلك يحصل على عائد (فائدة) على الاموال المودعة [1] وتعمل البنوك تنمية الوعي المصرفي و الادخاري من خلال التوسع في فتح المزيد من الوحدات المصرفية وتبسيط اجراءات التعامل من حيث السحب و الابداع و رفع كفاءة الاوعية الادخارية ، و تنقسم الودائع على انواع مختلفة هناك ما هو مذكور سابقا كالودائع لأجل. ودائع الاخطار ، ودائع ادخارية ودائع ائتمانية، و تصنف وفقا لأجل الاستحقاق ام تصنيف الودائع حسب النشاط الاقتصادي فتشمل :

1. **ودائع البيوت التجارية:** يتماشى هذا النوع مع طبيعة النشاط الاقتصادي التجاري ما يتصف به من استقرار او تقلب مما يدعي الامر الى دراسة اوضاع و ظروف المؤسسات التجارية المتعاملة مع البنك لتقدير و توقيت عمليات السحب المتوقعة من ودائعها .

[1] . محمود يونس و اخرون ، اساسيات علم الاقتصاد ، الدار الجامعية للنشر،مصر ، 2012، ص 180.

2. **ودائع المنشاة الصناعية** : يرتبط هذا النوع من الودائع للسحب و الايداع بالدورة الانتاجية ، اذ في بداية الدورة الانتاجية تتزايد المسحوبات لتمويل المشتريات من المواد الخام و مستلزمات الانتاج و دفع الأجور و المرتبات عند نهاية الدورة الانتاجية تبدا الودائع في الزيادة نتيجة المبيعات النقدية.
3. **ودائع المنشاة الزراعية** : تتعلق هذه الودائع بأثرها بمواسم الزراعة ، بحيث تزيد المسحوبات مع بداية موسم الزراعة في المقابل تزيد الودائع مع بيع المحصول ، هذا السحب بعد منتظم موسمي للأفراد و المزارعين لمواجهة النفقات الشخصية. [1]
4. ودائع المنشاة الخدمية : و هي خاصة بودائع لفنادق و مؤسسات النقل و السياحة ، فهي تحتاج الى مبالغ كبيرة لعمليات التجديد و التوسع .

ب- **منح الائتمان:** تعتبر هذه الوظيفة من الاساسيات في وقتنا الحاضر و هي المحرك الاساسي للعمليات الاستثمارية لهذا علينا اعطاء تعريف للائتمان .

1. **تعريف الائتمان** : يعرف الائتمان على انه علاقة بين طرفين ، دائن ومدين و ذلك من خلال مبادلة قيم اجل بقيم عاجلة فهو بمثابة الثقة . يعني ان البنك يثق في مقدرة عميله فيعطيه رؤوس اموال او يعطيه كفالة و ضمانة قبل الغير.[2]

اما من المنظور الاقتصادي تعني تسليف مال لاستثماره في انتاج و الاستهلاك وهي تقوم على اساس عنصرين هما الثقة و المدة ويجب ان تتوفر اربع عناصر منها : علاقة المديونية ، وجود دين ، الاجل ، المخاطر.

ولان البنوك التجارية كانت في بديتها تقوم بعمليات الاقراض من أموالها الخاصة هذا الائتمان المتمثل في القروض القصيرة الأجل و المتوسطة قد تعدى الى اموال الغير، الشيئي المميز ان هذا الائتمان من ودائع ليس لها وجود فعلي ، فالتعرف على هذا المنطق الأخير يستند الى ميكانيكية تتم بها عملية خلق الودائع.

ج- خلق الودائع : نقصد بعملية خلق الودائع هو ان يتقوم البنوك التجارية مجتمعة بتقديم قروض لعملائها وتزيد قيمتها كثيرا عن قيمة الودائع الأولية لان المبالغ المودعة لديها من الاصل ، اي انها تخلق هذه الودائع ، فتزيد من العرض الكلي للنقود[3] . وبالنسبة للمنطق الذي يقف عنده عملية خلق الودائع يتمثل فيما يلي :

---

[1] مصطفى رشدي ، مرجع سابق ، ص 222 .

[2] عبد الغفار حنفي و احرون مرجع سابق ، ص 110

[3]. ضياء مجيد موسوي ، مرجع سابق ، ص 179-280

– **الدعامة الأولى** : ان تتوفر الثقة في مقدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها في اي وقت ، من جانب جمهور المتعاملين منعها ليشجعهم على الاستمرار في الاحتفاظ بودائعهم وسحبها الا عند حاجتهم الحقيقية .

– **الدعامة الثانية** : فتمثل في تسليم بصحة القانون الإعداد الكبيرة يجعلنا نتوقع وجود تدفق مستمر من ابداعات بعض العملاء تساوي على الاقل مسحوبات البعض الآخر ومن ودائع في كل لحظة من الزمن[1] وهكذا يمكن ان نتصور ان البنوك التجارية عندما تتلقى ودائع حقيقية تحتجز منها مقدار ك احتياطي نقدي و قانوني اختياري و الباقي تتصرف فيه لتحقيق ربح من الفوائد القروض و عوائد الاستثمار، فلا يمكن ان نسترف هذه الأخيرة ما يعادلها نقدا لان قدر الائتمان الممنوح سوف يكون في صورة وديعة جديدة ، هذه الوديعة الجديدة تتميز له عن الوديعة الاولية التي تسببت في ظهورها تعرف باسم الأودية المشتقة ، نستطيع ان تحتجز جزء منها كاحتياطي نقدي و الجزء الآخر يمنح في شكل ائتمان جديد و بالتالي يعود جزء منه مرة أخرى كوديعة جديدة مشتقة ومن هذا المنطلق يتمكن وديعة اولية ان تخلق وديعة جديدة وهمية يقوم بإقراضها لتعود اليه كلها او جزء منها مرة أخرى.

وتتم عملية خلق الائتمان الودائع مقابل ثلاثة انواع من الاصول:

– **ودائع نقدا:** هنا تقوم البنوك بإصدار الودائع بأسماء العملاء مقابل تدفق نقدي الى خزينتها حيث التدفق النقدي : النقود المصدرة من قبل البنك المركزي ، نفود في تداول ومصدر الودائع نقد يكون أما :

- اصدار نقدي جديد من البنك المركزي.
- أو نتيجة سحب مقدار من النقود من التداول .

– **ودائع مقابل فروض و سلفيات:**

فقيام البنك بسلفيات و فروض يمنحها لعملائه يمكن هؤلاء من الحصول على نقود لم يكونوا قد أودعوها من قبل وبالتالي حصول البنك التجاري على اصل يدر عائدا سواء على شكل فائدة او شكل خصم.

– **ودائع مقابل شراء اوراق مالية** : تقوم البنوك التجارية بقروض طويلة الاجل عن طريق قيمها بشراء اوراق مالية وبالتالي يكون البنك التجاري قد خلق مبالغ لم يكن لها وجود من قبل.

د: خصم الأوراق التجارية

وهي تمثل اساسا الكمبيالة التي تعتبر اداة مهمة للائتمان التجاري وتؤدي على تنشيط و تسير المعاملات وقد تكون هذه الاوراق قابلة للدفع بعد فترة من الزمن في حين ان المستفيد يحتاج الى نقود حاضرة لمباشرة اعماله

[1] نفس المرجع السابق ، ص 290

فيتقدم بها الى احد البنوك التجارية يقوم بخصمها اي قيمتها بعد استنزال الخصم وهو يمثل الفوائد الباقية قبل استحقاقها بالإضافة إلى عمولة يحصلها البنك مقابل قيامه بهذه العملية . فالأوراق التجارية هي صكوك تتضمن التزام بدفع معين من النقود يستحق في وقت قصير وهي قابلة للتداول عن طريق التظهير ويمكن اعتبارها كأداة لتسوية الديون . والقصد بخصم الأوراق التجارية بالمفهوم الواسع هو بيعها للبنك في مقابل تقاضي البنك فوائد الى غاية تاريخ استحقاق مضاف اليها بعض المصاريف البنكية ، وتصبح الكمبيالة بعد ذلك ضمن اصول البنك و توظيفاته ، لهذا تحرص البنوك على توفير الأوراق التجارية التي تتوفر على شروط اعادة الخصم لدى البنك المركزي . وان كانت هاته العملية تحقق مصالح للبنك من خلال اعادة خصمها ، او بيعها لبنك آخر محققة بذلك درجة عالية من السيولة بالمقارنة مع السلفيات بضمان كمبيالة . وبصفة عامة فعملية الخصم تسهل أصل من أصول العميل بما يمكنه من توفير السيولة الازمة بمقابلة التزاماته

2- الوظائف الحديثة:

نتيجة لمراحل تطورات النشاطات الاقتصادية و التحويل الجذري من مرحلة القيام بعمليات الاقراض و الابداع على مستوى الدولة الى الدخول الى عالم الاستثمار و امتلاكها لعديد من المشروعات الصناعية و الخدمة التجارية هذا ما ادى بظهور وظائف حديثة تتماشى مع التطور الحاصلة على مستوى البنوك التجارية ونذكر منها:

1- الاستثمار في الأوراق المالية من خلال بيع وشراء الاسهم و المستندات تبعا لارتفاع و انخفاض اسعارها و يسمى الاستثمار في هذه الحالة بالاستثمار الغير مباشر .

2- تمويل التجارة الخارجية اذا تقوم البنوك بدور الوسيط في المعاملات الخارجية ، وهي عبارة عن البنوك الاجنبية تتعامل معها بصفة منتظمة كما تقوم البنوك ايضا بعمليات بيع وشراء العملات الاجنبية وفقا للقانون

3- تحليل الشبكات المحلية عن طريق غرفة المقاصة وصرف الشيكات المسحوبة عليها .

4- المساهمة في اصدار اسهم وسندات الشركات المساهمة

5- شراء وبيع الاوراق المالية لحساب العملاء

6- تحصيل الاوراق التجارية لصالح العملاء

7- اصدار الشيكات السياحية

8- خدمات البطاقة الائتمانية

9- خدمة بطاقة الصرف الآلي

10- تقديم بعض الخدمات الأخرى كتأجير خزائن شخصية للعملاء و تسوية الحاسبات بينهم وقبول مدخراتهم و القيام بدراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات لخدمة العملاء وغيرها من الخدمات الكثيرة التي ادخلت البنوك في مرحلة البنوك الشاملة .

11- تقديم كفالات وخطابات الضمان للعملاء .

12- - تحويل الاموال الضرورية للعملاء الى الخارج

13- ادارة عقارات العملاء اثناء حياتهم وبعد مماتهم بما في ذلك حل الشركة و سداد الأموال التي عليهم

الفرع الثاني : اهداف البنوك التجارية

ان تنظيم وضبط وظائف واعمال البنوك من شئنه ان يحقق الأهداف التي يسعى لبلوغها وهي الربحية ، السيولة و الامان ، وعليه فان البنوك التجارية ترمي الى تحقيق أكبر ربح بالتوازي مع توفير السيولة الازمة

1. **هدف الربحية**

يحاول البنك تعظيم ارباحه من خلال تعظيم ايراداته او تدنية تكاليفه حيث تأخذ الإيرادات شكل الفوائد على القروض التي يمنحها لغير او عوائد موجوداته من الاصول المالية بمختلف انوعها او العمولات التي يحصل عليها مقابل الخدمات البنكية ، اما التكاليف فيتحمل البنك نوعين منها :

تكاليف تشغيلية (اجور العمال ....) و تكاليف التجارية (ارباح ....).

2. **هدف السيولة.**

نقصد بالسيولة في البنك قدرته على الوفاء بالتزاماته المتمثلة في القدرة على مجابهة طلبات سحب المودعين و مقابلة طلبات الائتمان ، لذلك نجد ان البنوك تقوم بتوظيف أموالها في توليفة و تشكيلة متكاملة من الاصول المناسبة التي تجعل من قدرة البنك على تسيل جزء منها بسرعة لمواجهة حركات السحب .

3. **هدف الامان**

لا تستطيع البنوك التجارية استيعاب خسائر تزيد عن قيمة راس مالها فأي خسائر من هذا النوع معناه التهام جزء من أموال المودعين و بالتالي افلاس البنك التجاري ولهذا تسعى البنوك التجارية الى توفير اكبر قدر من الامان للمودعين من خلال تجنب المشروعات ذات الدرجة العالية من المخاطرة .

ومن خلال استعراض أهداف البنك التجاري نلاحظ وجود تعارض كبير وواضح بين الاحتفاظ بالسيولة العاطلة يؤثر على ربحية ، كم ان السعي لتعظيم الربح يقود البنك الى المخاطرة وهو ما يدمر هدف الامان ، لذلك يسعى البنك دائما الى الملائمة بين هذه الأهداف ، والذي ينعكس من خلال الدور الفعال للإدارة البنكية .

المبحث الثاني : القروض البنكية وسياسة الاقراض

تلعب القروض البنكية دورا هاما في التنمية الاقتصادية وذلك لأنها تعتبر الممول الرئيسي لكافة المؤسسات التي تعاني من عجز مالي وكذلك لأنها تمكن الأفراد من النهوض بمشاريعهم والاستمرار فيها.

المطلب الأول : عموميات حول القروض البنكية

الفرع الأول: تعريف القرض

تعريف القروض باللغات الأوروبية أصل كلمة قرض Credit جاءت من الكلمة اللاتينية " Creditum " المشتقة من الفعل اللاتيني " Credere " الذي يعني يعتقد " Croire " .[1]

كما تعرف القروض بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات المالية والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها ، والعمولات المستحقة عليها والمصارف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة وتدعم تلك العملية بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر.[2]

جاء تعريف القرض في المادة 112 من قانون النقد والقرض 90-10 التي تنص على أنها "كل عقد يقوم بموجبه شخص يسمى الدائن بمنح أموال إلى شخص آخر يسمى المدين ، أو يعده بمنحه إياه أو يلتزم بضمان أمام الآخرين وذلك مقابل الحصول على فائدة ، كما يعتبر كل من الائتمان التجاري وعمليات التأجير المقيدة بخيار الشراء من عمليات القرض [3].

من التعاريف السابقة يمكن القول أن عملية الإقراض ترتكز على أربعة عناصر أساسية هي:

– **الثقة** : إن منح القرض هو منح الثقة ، حيث أن البنك يمنح ثقته في المقترض بأنه سوف يحترم التزاماته ويسدد مستحقاته في آجال محدد.

---

[1] شاكر القزويني ، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2000 ، ص 90

[2]. عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وادارتها ، الدار الجامعية ، مصر ، 2000 ، ص103-104

[3] الجريدة الرسمية الجزائرية، قانون النقد والقرض المؤرخ في 14/4/1990 ، العدد 16 ، المادة 112

–الفرق الزمني : الإقراض هو مبادلة مال حاضر بوعد وفاء ، حيث يتنازل أحد الطرفين (مؤقتا) للآخر عن مال ، على أمل استعادته منه مستقبلا ، فينجم عن ذلك فارق زمني أو فجوة زمنية مابين منح الأموال وبين استرجاعها .

–الخطر : الخطر يعني أن هناك احتمال لأكثر من نتيجة أو بمعنى آخر عدم التأكد من نتيجة العملية ، تعارض عملية الإقراض مجموعة من المخاطر كخطر عدم القدرة على السداد مثلا ، على البنك أن يدرس كل الاحتمالات قبل منح القرض ، واخذ الاحتياطات اللازمة وكذا متابعة القروض الممنوحة .

–عائد القرض : ويسمى كذلك ثمن القرض ، فهو المقابل الذي يتحصل عليه البنك لتغطية عنصري الفارق الزمني والخطر ، ويتناسب العائد طرديا مع مبلغ القرض ومدته ، وكذا المخاطر التي تحيط بعملية الإقراض.[1]

الفرع الثاني: أهمية القروض البنكية

– تعتبر القروض المصرفية المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك للحصول على إيراداته ، إذ تمثل الجانب الأكبر من استخداماته ، ولذلك تولي البنوك التجارية القروض المصرفية عناية خاصة.

– تعد القروض المصرفية التي تعطيها البنوك التجارية من العوامل الهامة لعملية خلق الائتمان والتي تنشأ عنها زيادة الودائع والنقد المتبادل ، كما أن منح القروض يمكن البنوك من الإسهام في النشاط الاقتصادي وتقدمه ورخاء المجتمع الذي تخدمه[2] .

– إن القروض تلعب دورا هاما في الاقتصاد الوطني إذ تقوم بزيادة الطاقة الإنتاجية عن طريق استثمار الأموال المقترضة في مشاريع إنتاجية ذات عوائد مرتفعة . فالقروض تعتبر وسيلة للبنوك لاستثمار مواردها المالية وعدم إبقائها جامدة .

– كما تعتبر وسيلة لتحويل رأس المال من شخص لآخر .

– تسهيل المعاملات التي أصبحت تقوم على أساس العقود والوفاء بالدين.

– المساهمة في النمو والازدهار الاقتصادي للبلاد، من خلال الاستفادة من السيولة الزائدة المحصل عليها من القروض في تمويل الصناعة والزراعة والنشاطات الحرفية واستغلال الأموال في الإنتاج والتوزيع الذي يؤدي بالزيادة في إنتاجية رأس المال.

– القضاء على التضخم وذلك من خلال امتصاص الزيادة في القدرة الشرائية المخصصة للاستهلاك .

– القروض تمثل إيرادا للبنك اثر تحويل السيولة للزبائن مقابل إيداع ضمانات في ميعاد استحقاق يحدده

[1] بخراز يعدل فريدة ، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2005 ، ص 109

[2] عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سبق ذكره ، ص 104-105

- منع الاكتناز ، فعن طريق القروض تتحول المبالغ المكتنزة إلى ادخارات .

- يهدف الجهاز المصرفي عن طريق القروض إلى تنمية السوق النقدية ، وذلك بزيادة العرض من الأوراق التجارية والمالية والسندات وتشجيع الأفراد على التعامل مع هذه الأسواق .

- القروض تلعب دورا كبيرا في اقتصاديات الدول المتقدمة وتلعب دورا هاما في تنمية الدول المتخلفة والنامية ، كما تساهم القروض في القضاء على البطالة لأنها تتيح فرص العمل .

الفرع الثالث: خصائص القروض.

يتميز القرض بالخصائص التالية :

1- **المبلغ** : يمثل قيمة القرض أو الأموال التي تمنح أو يتضمنها القرض .[1]

2- **المدة** : هي بعد نهايتها المستفيد من القرض ملزما بالتسديد وهي تصنف إلى ثلاثة أقسام :

أ. **المدة القصيرة:** تتراوح بين ثمانية عشر شهرا وسنتين حسب القانون الجزائري .

ب. **المدة المتوسطة:** تتراوح بين ثمانية عشر شهرا وسبع سنوات .

ج . **المدة الطويلة** : تتراوح بين سبع سنوات على الأقل وعشرين سنة على الأكثر [2].

3- **معدل الفائدة** : يختلف هذا المعدل باختلاف نوع القرض وكذلك الجهة التي تمنحه ومن أهم العوامل التي تتدخل في تحديد هذا المعدل نجد :

- ✓ قيمة القرض .
- ✓ مدة القرض .
- ✓ مرونة الطلب .
- ✓ المنافسة .
- ✓ درجة المخاطر .
- ✓ تكاليف القرض .
- ✓ تدخل البنك المركزي بتحديد الحد الأعلى والأدنى لقيمة القرض .

4- **الضمانات** : تكون إما عينية أو شخصية ،

[1] عبد المطلب عبد الحميد ، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها ، مرجع سابق ، ص 106 .

[2] طاهر حيدر حيدران ، مبادئ الاستثمار ، الطبعة الثانية ، دار المستقبل للنشر والتوزيع ، 1997 ، ص 61

المطلب الثاني: اعداد سياسة الإقراض

إن كل بنك عند تعامله مع القروض يجب أن تكون لديه سياسة للإقراض يبين فيها اتجاهات وسياسات وكيفية استخدام الأموال ، وهذه السياسة تعتبر بمثابة مرشد يعتمد عليه في إدارة وظيفة الإقراض في البنك ولذلك يتم تناول سياسات الإقراض بأبعادها المختلفة في البنوك.

الفرع الأول : تعريف سياسة الإقراض

يمكن تعريف سياسة الإقراض بأنها مجموعة القواعد والإجراءات والتدابير المتعلقة بتحديد حجم ومواصفات القروض وتلك التي تحدد ضوابط منح هذه القروض ومتابعتها وتحصيلها وبناء على ذلك فإن سياسة الإقراض في البنك التجاري يجب أن تشمل القواعد التي تحكم عمليات الإقراض بمراحلها المختلفة ، وأن تكون هذه القواعد مرنة ومبلغة إلى جميع المستويات الإدارية المعنية بنشاط الإقراض. [1]

وتهدف سياسة الإقراض إلى تحقيق عدة أهداف في مقدمتها :

1- سلامة القروض التي يمنحها البنك .

2- تنمية أنشطة البنك وتحقيق عائد مرضي .

3- تأمين الرقابة المستمرة على عملية الإقراض في كافة مراحلها[2] .

الفرع الثاني: مكونات سياسة الإقراض

إن سياسات الإقراض على الرغم من اختلافها من بنك لآخر ، إلا أنها تتفق فيما بينها بين جميع البنوك في الإطار العام المكون لمحتوياتها ، ويمكن تحديد مكونات سياسة الإقراض فيما يلي :

1. تحديد حجم الأموال الممكن إقراضها

تقوم إدارة البنك بتحديد حجم الأموال الممكن إقراضها بعد الأخذ بعين الاعتبار عدد من التغيرات في هذا المجال مثل حجم الودائع والكتل النقدية الواجب الاحتفاظ بها لمقابلة طلبات السحب والنفقات الأخرى ، وينبغي على إدارة البنك أن لا تنسى دائما مراعاة متطلبات السيولة والوفاء بها .

2. تحديد الضمانات المقبولة من جانب البنك

[1] عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سبق ذكره ، ص 118 ، ص 119

[2] رضا رشيد عبد المعطى ، إدارة الائتمان ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن ، 1999 ، ص 209 .

يقوم البنك بتحديد الضمانات التي يمكن قبولها والتي تتوقف على الظروف المحيطة ، وعادة ما تختلف من وقت لآخر وفقا لمدى قبولها في السوق ، كما يحدد البنك أيضا هامش الضمان بالنسبة للأصول المقدمة لمنح الائتمان والبنك غالبا ما يحدد شروط معينة بالنسبة للضمان.

3. مستويات اتخاذ القرار

توضح سياسة الإقراض السلطة الممنوحة لكافة المستويات الإدارية المسؤولة عن اتخاذ قرار الموافقة على منح القرض أو عدم الموافقة عليه ، وينبغي تحديد هذه المستويات بما يكفل عدم ضياع وقت الإدارة العليا في بحث كافة القروض ، إذ أن هناك بعض القروض الروتينية أو التي لا تزيد قيمتها عن حد معين أن يتخذ قرار بشأنها على مستوى مدير الفرع أو مدير دائرة القروض[1] .

وبعض القروض قد تحال إلى لجنة مشكلة لهذا الغرض للبحث فيها واتخاذ قرار بشأنها حيث توضع حدود دنيا وعليا لحجم القروض في هذا الخصوص ، إن نظام التفويض هذا يتماشى مع مبادئ التنظيم الفعال التي تستدعي السرعة في اتخاذ القرار وتخفيف عبء العمل عن كامل الإدارة العليا من خلال التفويض اللازم للسلطات إلى المسؤولين [2]

4. تحديد تشكيلة القروض

من المعروف أن تنويع مجالات الاستثمار وتوزيع المخاطر يؤديان إلى تقليل نسبة المخاطرة التي يتحملها البنك ، وفي هذا المجال يوجد الكثير من أساليب تقليل المخاطر من أهمها توزيع تواريخ استحقاق القروض من قصيرة إلى متوسطة إلى طويلة الأجل ، وكذلك توزيع القروض على عدة مناطق جغرافية بالإضافة إلى توزيع القروض على الأنشطة والقطاعات الاقتصادية من تجارة وصناعة وزراعة وخدمات .

5. الحد الأقصى لإقراض العميل الواحد

تضع بعض البنوك الحد الأقصى لحجم الائتمان الذي تقدمه إلى العميل الواحد بغض النظر كأن يكون هذا العميل فردا أم مؤسسة خاصة أو شركة مساهمة عامة ، إن الهدف من وضع هذه الحدود هو تقليل المخاطرة من تركيز الإقراض على عميل واحد وما يصاحب ذلك من مخاطر كبيرة. وقد يكون الحد الأقصى معبر عنه كنسبة

[1] رضا رشيد عبد المعطي، سياسة الاقراضلدى البنوك،دار البدر،2008، الجزائر، ص 210 .

[2] أو رضا رشيد عبد المعطي ، نفس المرجع ، ص 211 . رضا رشيد عبد المعطي ، نفس المرجع ، ص 211 .

محددة من رأسمال البنك أو نسبة من رأسماله واحتياطاته أوقد يكون بالإضافة إلى ذلك نسبة من حجم رأسمال العميل نفسه.

6. مجالات الإقراض غير المسموح بتمويلها

قد تتضمن سياسات الإقراض لدى البنوك مجالات غير مسموح بتمويلها بغض النظر عن ماهية هذه المجالات ، والحكمة الأساسية من وراء هذا المنع هو التقليل من المخاطر التي تصاحب هذه المجالات، أوقد تكون مبررات هذا المنع راجعة إلى أسباب دينية أو أخلاقية ، فقد تقرر إدارة البنك مع الإقراض في مجالات صناعات متقدمة أو صناعات يحتمل تعرضها إلى أزمات أو صناعة الأسلحة أو السجائر .

7. تحديد مستندات القرض

قد تحدد سياسة الإقراض في البنك المستندات الواجب تقديمها من قبل العميل عند طلب القرض وهذه المستندات وإن كانت تختلف قليلا من بنك وآخر وفي نفس البنك بين وقت وآخر ، إلا أنه يمكن إيجاز أهمها فيما يلي [1]:

أ . طلب الحصول على قرض معبأ من قبل العميل وموقع منه .

ب . بيان مصادر الدخل بالنسبة للفرد أو القوائم المالية لعدد من السنوات بالنسبة للمؤسسات والشركات، وغالبا ما يتم طلب القوائم المالية لآخر ثلاث سنوات .

ج . بيان للقروض السابقة التي منحت للعميل .

د . مستندات ملكية الضمانات المقدمة من العميل .

هـ . وثائق التأمين على الأصول المقدمة كضمانات من العميل . ويتم تخصيص ملف لكل قرض يحتوي على المستندات السابق ذكرها أو النسخ عنها .

8. متابعة القروض

ينبغي أن تشمل سياسة الإقراض تصميم نظام كامل للرقابة الصارمة على القروض، وذلك من خلال إتباع وسائل الرقابة بأنواعها المختلفة ، والهدف اكتشاف مشكل تحصيل القروض من العملاء، وقد تتمثل المشكلات في

[1] رضا رشيد عبد المعطى ، نفس المرجع ، ص 212

انخفاض القيمة السوقية للأصول المرهونة ، أو عدم قدرة العميل على سداد القرض في المواعيد المحددة أو على الإطلاق[1].

الفرع الثالث : العوامل المؤثرة في سياسة الإقراض

هناك مجموعة من العوامل تؤثر في السياسة الاقراضية يمكن عرضها فيما يلي :

1- رأس المال يكون هذا الأخير حافزا بالنسبة للبنك حيث تزيد ثقته اتجاه عميله لأنه يضمن استرداد أموالها المقرضة مهما زادت مدتها ، ويستنتج البنك ذلك من جراء دراسة للميزانيات المقدمة من طرف العميل في ملف طلب القرض إذ كلما ارتفع مقداره زادت ثقة البنك وقابليته على تحمل جميع مخاطر الائتمان.

2- الربحية الربحية في عملية الاقتراض تعني أن يسعى البنك إلى تحقيق أقصى ربح ممكن ، ولكي يتسنى له ذلك عليه بانتهاج سياسة إقراضية متساهلة تتمثل في فرض معدلات فائدة عقلانية .

3- استقرار الودائع فالبنك الذي يواجه تقلبات استثنائية في حجم ودائعه يضطر إلى إتباع سياسة مالية متحفظة لتغطية هذه المتغيرات .

4- تنافس البنوك باختلاف البنوك وكثرتها ، تزداد المنافسة فيما بينهم لجلب أكبر عدد ممكن من العملاء مع إغرائهم بتسهيلات ومزايا تختلف من بنك لآخر[2].

5- السياسة النقدية العامة البنك المركزي يتخذ سياسة مشددة عندما تكون طلبات الإقراض في حدها الأقصى والتخفيف من حدة هذه السياسة المتخذة في حالة الركود الاقتصادي.

6- الظروف الاقتصادية العامة تؤثر هذه الظروف مباشرة على النشاط الائتماني للبنوك ، إذ كلما كانت هذه الظروف مستقرة ، كلما كانت حافزا أكبر للبنوك للتسهيل في إجراءات منح القروض ، وفي حالة العكس فستؤثر سلبا على نشاط البنوك مثلا في حالة التضخم .

7- حاجات المنطقة فقد يضطر البنك إلى التساهل في قروضه حتى يسمح بتنمية وتطوير بعض المناطق ويكون ذلك حافزا بالنسبة إليه لكي يكتسب مودعين جدد ويزيد من حجم قروضه مستقبلا .

8- قابلية موظفي المصرف كلما زادت خبرتهم وقدرتهم وتطورت تقنياتهم المستخدمة في مجال تسيير البنوك كلما زاد حجم القروض وزاد معها عدد العملاء لأنه باستخدام أفضل التقنيات وأحسنها ، تستطيع البنوك استقطاب أكبر عدد من المتعاملين في وقت قصير جدا.

---

[1] حمزة محمود الزبيدي ، ادارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني ، دار الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، 2002 ، ص 124

[2] عبد الغدار حنفي ، الأسواق والمؤسسات المالية ، بنوك تجارية ، أسواق الأوراق المالية ، شركات التأمين ، شركات الاستثمار ، الدار الجامعية ، مصر 2001 ص 95 .

لذا ينبغي مراعاة المنطقية في سياسة الإقراض للبنك والتي قد تختلف من بنك لآخر وتعكس حجم البنك ومكونات الأصول والخصوم وربحيته ورأسماله والمخصصات الخاصة بالقروض المشكوك في تحصيلها وكفاءة العاملين في هذه الإدارة ، ومما لاشك فيه فإن سمعة البنك والسوق الذي يخدمه وخصائصه لهما أثر في تحديد درجة المخاطر التي يتحملها البنك المترتبة على عملية الإقراض[1] .

المطلب الثالث: تقنيات منح القروض البنكية.

الفرع الأول: خطوات عملية الإقراض

يمر القرض بعدة خطوات قبل منحه بداية من دراسة ملف الطلب ، ثم إبلاغ العميل بالقرار (القبول أو الرفض) والتعاقد ، إلى غاية تحصيل القرض واسترداد الأموال ، وفي إطار السياسات والأهداف وأولويات البنك تتم الخطوات التالية :

– البحث عن القرض وجذب العملاء : حيث من المتوقع أن تكون المبادرة من البنك في جذب العملاء والبحث عن القرض لتسويقه .

– تقديم طلبات الاقتراض: وتقدم وفق نماذج معدة لهذا الغرض ، ويجب أن تكون صالحة لإدخالها في الحاسب الآلي لتكوين بنك معلومات .

–الفرز والتصور المبدئي: تبدأ عملية الفرز فور تقديم الطلبات التقنية المبدئية المقبولة منها والمستوفاة للبيانات اللازمة ، حيث يطلب استكمال المستندات ، وبعد ذلك تبدأ عملية التحليل الائتماني وإجراء الاستعلام في ضوء سياسة البنك وسياسة الدولة المتبعة .

– التقييم (السابق): وتتم فيها وضع نتائج التحليل والاستعلام وعمل تقدير عن المنافع والتكاليف وفقا لمعايير التقييم المعترف بها من طرف إدارة البنك ، والذي يقوم بتقييم شخصي أعلى في المستوى الإداري .

–التفاوض : تعتمد هذه الخطوة على البدائل المختلفة الممكن التفاوض عليها لمقابلة احتياجات العميل وظروفه واحتياجات البنك وظروفه كذلك ، ويتناول التفاوض عادة حجم القرض ومدته وترتيبات خدمة العميل (القرض)، فالبدائل هي محدد التفاوض الذي يجب أن يتم على أساس " أنا أكسب وأنت تكسب " وليس على أساس " أنا أكسب وأنت تخسر " .

– اتخاذ القرار والتعاقد : بعد التفاوض تبدأ إجراءات التعاقد دون وضع شروط جديدة ، حيث يكون المستشار القانوني جاهزا بالعقد للتوقيع .

[1] عبد الغفار حنفي ، نفس المرجع ، ص 96 .

– سحب القرض وتنفيذ الالتزام التمويلي والمتابعة : وهنا يقوم العميل بسحب القرض دفعة واحدة أو على دفعات ويتم ذلك بمتابعة القرض بضمان التزام العميل بالشروط الموضوعية ، ويجب على البنك أن يضع نظام للمتابعة الدورية للقرض .

– استرداد الأموال (سداد القرض أو تحصيله) : ويتم تحصيل القرض أي استرداد أموال البنك عند تاريخ استحقاق الأصل أو الأقساط بمعنى انقضاء المدة المحددة في القرض .

– التقييم اللاحق : وهذه الخطوة مهمة بالنسبة للبنك لمعرفة ما إذا كانت الأهداف المسطرة أو الموضوعة قد تحققت وتحديد نقاط الضعف لتفاديها مستقبلا .

– بنك المعلومات : من الواجب إدخال كل المعلومات (السابقة الذكر) في بنك المعلومات ، في الملفات والسجلات ، أو وضعها في الحاسب الآلي لاستخدامها في رسم السياسات المستقبلية ووضع الأهداف والأولويات ، والشكل التالي يوضح باختصار الخطوات التي تتبع لمنح القرض :

الفرع الثاني: مراحل منح القروض

يمر منح القرض بعدة مراحل يمكن إيجازها في الخطوات الرئيسية التالية:

الفحص الأولي لطلب القرض ، التحليل الائتماني للقرض، التفاوض مع العميل، اتخاذ القرار، صرف القرض، متابعة القرض والمقترض، تحصيل القرض [1].

أ– فحص طلب القرض

يقوم البنك بدراسة طلب العميل لتحديد مدى صلاحيته المبدئية وفقا لسياسة الإقراض في البنك . خاصة من حيث غرض القرض وأجل استحقاق وأسلوب السداد ويساعد في عملية الفحص المبدئي للطلب الانطباعات التي يعكسها لقاء العميل مع المسؤولين في البنك والتي تبرز شخصيته وقدراته بوجه عام ، وكذلك النتائج التي تسفر عنها زيادة المنشآت وخاصة من حيث حالة أصولها وظروف تشغيلها في ضوء هذه العمليات يتم اتخاذ القرار المبدئي بالاستمرار في استكمال دراسة الطلب أو الاعتذار عن قبوله مع توضيح الأسباب للعميل .

ب– التحليل الائتماني للعميل

[1] محمد صالح الحناوي ، عبد الفتاح عبد السلام ،المؤسسات المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية،1998.،ص 281 .

يتضمن تجميع المعلومات التي يمكن الحصول عليها من المصادر المختلفة لمعرفة إمكانيات العميل الائتمانية من حيث شخصيته وسمعته وقدرته على سداد القرض بناء على المعاملات السابقة مع البنك ومدى ملاءمة رأسماله من خلال التحليل المالي ، بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية التي يمكن أن ينعكس أثرها على نشاط المنشأة .

ت- التفاوض مع المقترض

بعد التحليل المتكامل لعناصر المخاطر الائتمانية المحيطة بالقرض المطلوب بناء على المعلومات التي يتم تجميعها والتحليل المالي للقوائم المالية الخاصة بالعميل ، يمكن تحديد مقدار القرض والغرض الذي سيستخدم فيه ، كيفية صرفه ، طريقة سداده ، مصادر السداد ، الضمانات المطلوبة وسعر الفائدة والعمولات المختلفة ، ويتم الاتفاق على كل هذه العناصر من خلال عمليات التفاوض بين البنك والعميل للتوصل إلى تحقيق مصالح كل منها.

ث- اتخاذ القرار

تنتهي مرحلة التفاوض إما بقبول العميل أو عدم قبوله شروط البنك ، وفي حالة قبول التعاقد، يتم إعداد مذكرة لاقتراح الموافقة على طلب القرض والتي عادة ما تتضمن البيانات الأساسية عن المنشأة الطالبة للاقتراض معلومات عن مديونيتها لدى الجهاز المصرفي وموقفها الضريبي وصنف القرض والغرض منه، الضمانات المقدمة، مصادر السداد وطريقته، إضافة إلى ملخص الميزانية عن السنوات الثلاث الأخيرة والتعليق عليها ومؤشرات السيولة والربحية والنشاط والمديونية.

ج-صرف القرض

يشترط لبدء استخدام القرض توقيع المقترض على اتفاقية القرض وكذلك تقديمه الضمانات المطلوبة واستيفاء التعهدات والالتزامات التي ينص عليها إنفاق القرض .

ح-متابعة القرض والمقترض

الهدف من هذه المتابعة هو الاطمئنان على حسن سير المنشاة وعدم حدوث أي تغيرات في مواعيد السداد المحددة ، وقد تظهر من خلال المتابعة أيضا بعض التصرفات من المقترض والتي تتطلب اتخاذ الإجراءات القانونية لمواجهتها للحفاظ على حقوق البنك أو تتطلب تأجيل السداد أو تجديد القرض لفترة أخرى.

خ- تحصيل القرض

يقوم البنك بتحصيل مستحقاته حسب النظام المتفق عليه وذلك إذا ما لم تقابله أي من الظروف السابقة عند المتابعة (الإجراءات القانونية ، تأجيل السداد ، تجديد القرض) .

المقترض والتي تتطلب اتخاذ الإجراءات القانونية لمواجهتها للحفاظ على حقوق البنك أو تتطلب تأجيل السداد أو تجديد القرض لفترة أخرى .

الفرع الثالث: تركيب ودراسة ملف القرض

- **دراسة ملفات القراض**

دراسة طلبات القروض تعد عملية دراسة طلبات القروض عملية معقدة جدا ولهذا فهي تعتمد في ذلك على دراسة دقيقة لعوامل عدة نذكر منها[1]:

1 – دراسة العوامل الإنسانية

ترتكز الدراسة على أهم عنصر في الائتمان وهو عنصر الثقة الذي يتحدد بمعايير متمثلة في نزاهة وكفاءة الزبون ومدى التزامه بتعهداته اتجاه المتعاملين معه، وتختلف هذه الثقة باختلاف أحجام المؤسسات ، فمن السهل وضع الثقة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأن صاحبها هو المسير باختلاف المؤسسات الكبرى التي يتعدد المسؤولون فيها وبالتالي مصالح الأشخاص ، فتكون المحادثات مع المسؤولين ضرورية لمعرفة المؤسسة عن قرب، إضافة إلى ما يمكن الحصول عليه من المعلومات من المصادر الخارجية ، مثل البنوك الأخرى والموردين ونشرات الديوان الوطني للإحصاء والغرفة التجارية وكذا الجرائد الرسمية ، أما بالنسبة لثقة الزبون اتجاه المصرف فتتمثل الثقة في قدراته على عدم إفشاء أسراره أو معلومات تخص نشاطه ، الثقة في قدرته التحليلية والثقة في جدية آرائه ونصائحه.

2– دراسة السوق

توجد مؤشرات خارجية عن إدارة المؤسسة ، يكون أساسها العامل الاقتصادي الذي يستوجب دراسة نشاط المؤسسة وكذا دراسة جانبها الصناعي والتجاري، على المدى المتوسط والبعيد ودرجة الإقبال على المنتجات (منتجات المؤسسة) وكذا مدى استقرار أسعار بيعها، إضافة إلى دراسة درجة المنافسة ، مركزها ، نوع النشاط ، كما يحاول المصرفي في دراسته إلى جمع أقصى المعلومات حول السوق واتجاهه (حالة انكماش اقتصادي، نمو أو اتجاه إلى إعادة النمو).

3–الأجل (المدة)

[1] تيطوم هاجر ،سياسات واجراءات منح القروض البنكية ،مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، مسيلة ،الجزائر .2015،ص50.

كلما كانت مدة القرض طويلة كلما ازدادت المخاطر التي تتعرض إليها الأموال الموظفة ، وكلما كانت عملية الائتمان قصيرة الأجل كانت القرارات المتعلقة بها أقرب إلى الصواب فعندما تكون بعيدة الأجل تكثر المخاطر وتتعدد احتمالاتها ويضعف التنبؤ من سداد المبالغ المقترضة في التاريخ المحدد، وعلى العموم بالنسبة لقروض الاستغلال يتعلق الأمر بمدة قصيرة الأجل.

4-المحيط الاقتصادي والنقدي

إن الظروف الاقتصادية تؤثر تأثيرا مباشرا على المؤسسة أو المشروع إذ أن ركود الاقتصاد هو حاجز أمام تطورها وهذا ما يؤثر على مردوديتها ، وبالتالي قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها كما أن البنك من جهة لا يغفل عن مدى تأثير القوانين التشريعية الحكومية على نشاط المؤسسة المقترضة وإمكانياتها المالية ، فقوانين الضرائب مثلا تؤثر على موارد التمويل الداخلي كما لا يخف على أحد أهمية السياسة النقدية التي يتبعها البلد والمتمثلة في معدلات الفائدة ، معدل الخصم ، إعادة الخصم ، تأطير القروض وكذا سياسة السوق المفتوح .

- **الوثائق اللازمة لطلب القرض**

إن الوثائق والمعلومات المطلوبة في ملف القرض من طرف البنك تتطلب توفر الشروط التالية :

- تقديم المشروع في أحسن صورة مقبولة لدى البنك .
- التأكد من أن التمويل الذاتي والمساهمة المالية للمستثمرين كافية .
- التأكد من المقدرة على التسيير والخبرة المهنية فيما يتعلق بموضوع المشروع .
- تقديم الأرقام والنتائج التقديرية المالية والاقتصادية الخاصة بالمشروع .
- تأكيد الضمانات التي يقدمها المستثمر لتغطية قروض الاستثمار .

وبالتالي الوثائق المطلوبة في ملف طلب القرض هي[1] :

أ-وثائق تعريفية بالمؤسسة : تحتوي على :

- طلب القرض *.
- تقديم عام للمشروع الاستثماري .
- تقديم المستثمر (شخص واحد أو مجموعة أشخاص) .

- دراسة السوق والمنتوج .

[1] تيطوم هاجر، مرجع سبق ذكره ، ص 51 .

* طلب القرض يوضح: المبلغ ، تكلفة المشروع ، المدة ، الضمانات المقترحة.

– دراسة تقنية واقتصادية للمشروع ، تنجز من قبل خبير مستقل أومن خبراء المؤسسة على حسب حجم المشروع ، والبنك عادة ينصح الزبائن بإجراء دراسة لدى خبير مستقل ، لأن مكاتب الدراسات المستقلة قد تنبه المستثمر إلى كثير من الأمور التي يجهلها والتي لها علاقة بنجاح المشروع .

ب– وثائق محاسبية : تحتوي على الميزانيات والميزانيات التقديرية ، وجداول حسابات النتائج التقديرية إذا كانت المؤسسة قديمة النشاط ، والميزانيات التقديرية وجداول حسابات النتائج التقديرية فقط إذا كانت المؤسسة جديدة النشاط.

ت– وثائق أخرى : متعلقة بالوضعية القانونية للمؤسسة ، وهي :

– القانون الأساسي للشركة .

– نسخة من السجل التجاري .

–وثائق متعلقة بالوضعية اتجاه الدائنون ، وهي :

– شهادة الوضعية اتجاه إدارة الضرائب .

– شهادة الوضعية اتجاه صندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء .

– وثائق متعلقة بمساعدة الشركاء وكل الأطراف الخارجية . والبنك يجعل أمواله دوما في مأمن من الأخطار ، طالبا ضمانات من الزبون (المقترض) قصد استعادة ما يقرضه في حالة إفلاس المقترض أو امتناعه عن السداد[1].

[1] محمود الزبيدي ، ادارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتمائي. مرجع سبق ذكره ، ص 124.

خلاصة

بعد دراستنا للبنوك التجارية وجدنا أنها بالفعل تقوم بنشاط أساسي يتمثل في الوساطة المالية بين المقرضين والمقترضين وأنها تتعامل مع جميع المستويات من تجار ومؤسسات وأفراد , مع دراسة لكل وظائفها ومن أهمها تقديم القروض وكيفية الحفاظ عليها وذلك من اجل تحقيق الربحية وتوفير السيولة وكذلك تحقيق الضمـــان.

يتوجب على البنوك اليوم لتحقيق اهدافها الرئيسية تنظيم مواردها ووظائفها بطريقة فعالة وفقا عوامل داخلية وخارجية مختلفة, وهو ما يسمح لها بتحقيق ميزه تنافسية في ظل الظروف المحيطة المتغيرة باستمرار.

الفصل الثاني

تمهيد الفصل:

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية واحدا من بين البنوك الجزائرية البارزة على المستوى الكبير , وتعد فعاليته ومدى قدرته على تجميع المدخرات وتوفير الموارد المالية لمختلف الأعوان الاقتصادية , أساس نجاح النظام الاقتصادي في الوقت الحاضر , مهمته الأساسية تمويل الاقتصاد منذ السنوات الأولى للاستقلال, وبعد تخصصه وتفرعه تكفل البنك الوطني الجزائري بتمويل القطاع الفلاحي وكيفية التعامل فيه وهذا ما سنتحدث عنه في هذا الفصل ويشمل على مبحثين, المبحث الأول, يحتوي تقديم عام حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية (نشأته, أهدافه , وظائفه)أما المبحث الثاني فهو يحتوي على ثلاث مطالب بطاقة فنيية والتحليل المالي لملف القرض وأخيرا خلاصة الدراسة..

المبحث الأول: بنك الفلاحة والتنمية الريفية

المطلب الأول : تقديم عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية .

يحظى بنك الفلاحة والتنمية الريفية بمكانة هامة في السوق المصرفية الجزائرية ، إذ يعتبر واحدا من بين البنوك الجزائرية البارزة على المستوى الوطني ، وكغيره من البنوك العمومية الجزائرية فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يعمل على مواكبة التطورات الحاصلة في الصناعة المصرفية العالمية ، لذا سعى البنك إلى تقوية مركزه في الوسط المصرفي بالانتشار الجغرافي المميز عبر كامل التراب الوطني أو عن طريق توسيع وتنويع مجال نشاطه من أجل الاستفادة من الفرص التي تتيحها تلك التطورات وإدارة التحديات لزيادة فرص النمو والربحية .

الفرع الأول : نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية .

أنشئ بنك الفلاحة والتنمية الريفية في بداية نشاطه للمشاركة في تنمية مجموع القطاع الفلاحي ، وترقية النشاطات الفلاحية والصناعية الفلاحية ونشاطات الصناعات التقليدية بموجب مرسوم رقم 82/106 المؤرخ في 17 جمادى الأول عام 1402 هـ الموافق لـ13 مارس 1982 ، وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية تحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعد عام 1988 إلى شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 2200 مليون دينار ، مقسم إلى 2200 سهم ليرفع إلى 3300 مليون دينار في عام 1999 بواقع 3300 سهم ، وبعد صدور قانون النقد والقروض في 14 أفريل 1990 والذي يمنح استقلالية أكبر للجانب البنكي ، ألغي نظام التخصص للبنوك وأصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر مهامه المتمثلة في منح القروض وتشجيع عملية الادخار بنوعيها بالفائدة وبدون فائدة ، مع وضع قواعد تحمي البنك في التعامل معه العملاء ومدى تحقيق الاستراتيجية العامة له وحاليا يشق طريقة في سوق يتميز بالمنافسة . يعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية وسيلة من وسائل سياسة الحوكمة التي كانت ترمي إلى المشاركة في تنمية القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي ، حيث أوكلت لبنك الفلاحة والتنمية الريفية عملية التمويل والخاصة باحتياجات كل من :

- المؤسسات الفلاحية للقطاع الإنتاجي الاشتراكي .
- مزارع الدولة ومزارع القطاع الخاص .
- المجموعات التعاونية والمستفيدين الفرديين للثورة الفرديين للثورة الزراعية[33] .

الفرع الثاني : أهداف ووظائف بنك الفلاحة والتنمية الريفية .

أولا : أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية .

[33] المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة بوسعادة-

يسعى بنك الفلاحة والتنمية الريفية لتحقيق الأهداف المتمثلة في :

- تطوير الجهود قصد تحقيق نتائج أكبر في تحصيل القروض وفي جذب موارد إضافية .
- تنفيذ جميع العمليات المصرفية و الاعتمادات المالية على اختلاف أشكالها طبق للقوانين والتنظيمات الجاري العمل بها .
- تطوير الموارد وهذا بفتح الحسابات دون تحفظات أو حدود كبيرة .
- تحسين نوعية وجودة الخدمات الموجودة وإنشاء خدمات جديدة .
- تحسين العلاقات مع الزبائن والحصول على أكبر حصة من السوق المصرفي .
- تطوير شبكاته ومعاملاته النقدية .
- التقرب أكثر من ذوي المهن الحرة ، التجار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- تسيير الموارد النقدية بالدينار والعملة الأجنبية بطرق ملائمة .
- يبقى في اتصال مع التطور العالمي للتقنيات المرتبطة بالنشاط المصرفي[34] .

ثانيا : مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية .

وفقا للقوانين والقواعد المعمول بها في المجال المصرفي ، فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية مكلف بالقيام بالمهام التالية :

- معالجة جميع العمليات الخاصة بالقروض ، الصرف والصندوق .
- فتح حسابات لكل شخص طالب بها واستقبال الودائع .
- المشاركة في جميع الادخارات . المساهمة في تطوير القطاع الفلاحي والقطاعات الأخرى .
- تامين الترقيات الخاصة بالنشاطات الفلاحية وما يتعلق بها .
- تطوير المواد والتعاملات المصرفية وكذا العمل على خلق خدمات مصرفية جديدة مع تطور المنتجات والخدمات القائمة .
- تنمية موارد واستخدامات البنك عن طريق عمليتي الادخار والاستثمار .
- تطوير شبكة ومعاملاته النقدية .
- تقسيم السوق المصرفية والتقرب أكثر من ذوي المهني الحرة ، التجارة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- الاستفادة من التطورات العالمية في مجال العمل المصرفي

وفي إطار سياسة القروض ذات المردودية يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية :

34 34 المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة بوسعادة-

تطوير قدرات تحليل المخاطر .

– إعادة تنظيم إدارة القروض .

– تحديد ضمانات متصلة بحجم القروض وتطبيق معدلات فائدة تتماشى وتكلفة الموارد [35].

المطلب الثاني : تقديم عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة بوسعادة–

انطلاقا من الأهمية الاستراتيجية للقطاع الفلاحي ضمن المسار التنموي ، وكذا الظروف الملحة للنهوض بهذا القطاع وتطويره ، تم إنشاء مؤسسة مالية مختصة في تمويل القطاع الفلاحي ، وقد تمثلت هذه المؤسسة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية .

الفرع الأول : تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة بوسعادة–

تأسست الوكالة وكالة بوسعادة سنة 1982 ، وقد أسندت لها مهام تتمثل أساسا في العمليات المصرفية المختلفة ، كما تقوم بدور هام يتمثل في منح القروض لتمويل مشاريع مختلفة . وتحتوي الوكالة على مجموعة من المصالح لكل مصلحة مجموعة من المهام تقوم بها .

1– مدير الوكالة : يقوم مدير الوكالة ويسهر على إدارتها وتوجيه وتنشيط ومراقبة أعمال الوكالة ، وكذا ممارسة السلطة السليمة على الموظفين ، كما يمثل الوكالة في مختلف المناسبات على المستوى المحلي .

2– الأمانة : تقوم بتسجيل البريد الصادر والوارد ، كما يقوم بدور همزة وصل بين المديريات والوسط الخارجي من الموظفين والزبائن ففيما تم كتابة المرسلات الإدارية ، وكذا إعداد الإحصائيات الشهرية ، العملية السداسية السنوية .

3– المكاتب الخارجية (الواجهة) : وتضم على التوالي

أ– مكلفون بالزبائن : واجهة البنك .

– فتح الحسابات الجارية ولأجل .

– تقديم منتوجات البنك .

– استقبال الشيكات بأنواعها .

– شيكات التحصيل وشيكات المقامة .

– تقديم الشيكات .

– استقبال ملفات الزبائن .

35 35 المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة بوسعادة-

- كتابة التقارير والمرسلات الآتية من المجمع الجهوي للاستغلال .

- كتابة تقرير المعاينة الميدانية .

ب- العمليات السريعة وتشمل :

- إيداع وسحب الأموال بالعملة الوطنية والعملة الأجنبية .

- صرف معاشات المتقاعدين بالعملة الصعبة والإجراء وأصحاب المؤسسات الفردية والجماعية ، وكذا إعانات الفلاحين .

ج- الصندوق الرئيسي : ويتمثل تحصيل أموال الزبائن من إيداع وسحب

2- المكاتب الداخلية : ونضم كل من

أ عمليات القرض : تعتبر من أهم الوظائف البنك ، حيث تقوم بتوظيف أموال البنك والمودعين وذلك بتقديم أنواع مختلفة من القروض .

ب -عمليات التجارة الخارجية : تقوم هذه المصلحة بتنفيذ عمليات الاستيراد والتقدير من الناحية المالية ، وكذا التعامل بالعملة الصعبة سواء في صورتها النقدية أو في شكل حويلات .

ج- عمليات إدارية ومحاسبة : تقوم هذه المصلحة بمراجعة الدفاتر الخاصة بالعمليات اليومية والوثائق والشيكات ، وكذا عمليات المراجعة الشهرية وكذا عمليات الجرد السنوي.[36]

الفرع ثاني : الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

يعد الهيكل التنظيمي إحدى الدعامات الأساسية في تكوين المنشآت أيا كان نوعها وفيما يلي الهيكل التنظيمي للمديرية العامة :

مجلس إداري : يترأسه مدير عام ، يساعده مديرين.

1- مديريات القروض : وتحتوي

- مديرية التمويل الفلاحي (D.F.A)

- مديرية تمويل النشاطات الخاصة (P.A. F. D)

- مديرية تمويل المؤسسات العمومية (F. D .E.P)

- مديرية الشؤون الدولية (D.A.I)

2- مديريات إدارية : وتضم مايلي :

[36] المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة بوسعادة-

- مديرية التفتيش العام والمراجعة (A .G I. D)
- مديرية الخزينة والشؤون المالية (F.A. T. D)
- مديرية التنظيم والإعلام الآلي (I .O. D)
- مديرية التسويق والتنمية (D.M.D)
- مديرية الشؤون القانونية (D.A.J)
- مديرية المستخدمين والتكوين (F.P.D)
- مديرية الوسائل العامة (D.M.G)
- مديرية الاتصال (C.D)

ونظر لوجود بعض الثغرات في الهيكل التنظيمي خاصة بالنسبة للوظائف التي كانت تؤديها بعض المديريات مع الوظائف التي كان ينبغي أن يقوم بها البنك وخصوصا بعد دخول الجزائر في اقتصاد السوق ، وتحرير الخدمات البنكية ازدادت حدة المنافسة بين البنوك وهذا سيشكل تهديدا للبنك مما سيجبره على تغيير إستراتيجيته ، وبالتالي فالهيكل التنظيمي يتماشى والظروف الجديدة ومن اجل تسيير البنك على أحسن وجهة وتسهيل وظائف الإدارات قرر المسؤولين على بنك الفلاحة والتنمية الريفية تغيير هيكلها التنظيمي بصفة تدريجية ابتداء من سنة 1999 ، ليصبح الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية يضم ما يلي :

– الإدارة العامة : يترأسها المدير العام وهي تضم:

- إدارة التدقيق الداخلي (D.A.I) .
- قسم العلاقات (D.E.P COM) .
- المراقبة العامة .
- مدير عام مساعد مكلف بالموارد والقروض والتغطية ، وتندرج تحتها الإدارات التالية :
- إدارة تمويل المؤسسات الكبيرة (D.I.G.E) .
- إدارة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (D.FPME) .
- إدارة تمويل النشاطات الفلاحية (A.A .D.F) .
- إدارة الدراسات والأسواق والمنتجات (D.E.P. M.P) .
- إدارة المتابعة والتغطية (D.S.R) .
- مدير عام : مساعد مكلف بالإعلام الآلي ، المحاسبة الخزينة (D.G.A/ICT) وهو مسؤول عن الإعلام الآلي والمحاسبة والخزينة من خلال الإدارات التالية :

- إدارة الإعلام الآلي المركزية (D.I.C) .

إدارة الإعلام الآلي لشبكات الاستغلال (D.I.R.E) .

إدارة التمويل والصيانة الآلية (D.T.M.I) .

إدارة الخزينة (D.T) .

- إدارة المحاسبة العامة (D.C.G) .

مدير عام مساعد مكلف بالإدارة والوسائل ، وتندرج تحتها الإدارات التالية :

إدارة الموظفين (D.P) .

إدارة تكوين الموارد البشرية (H.R.R.D)

إدارة الوسائل العامة (D.M.G) .

إدارة التنظيم ، الدراسات القانونية والمنازعات (D.R.E.G.E) .

إدارة التنبؤ ومراقبة التسيير (D.P.C.G) .

القسم الدولي : وهو يتضمن ما يلي :

إدارة العمليات التقنية مع الخارج (D.O.T.E)

إدارة العلاقات الدولية (D.R.I) .

-إدارة المراقبة و الإحصائيات (D.C.S) .

الشكل رقم (01): الهيكل التنظيمي السابق لمديرية العلاقات العامة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

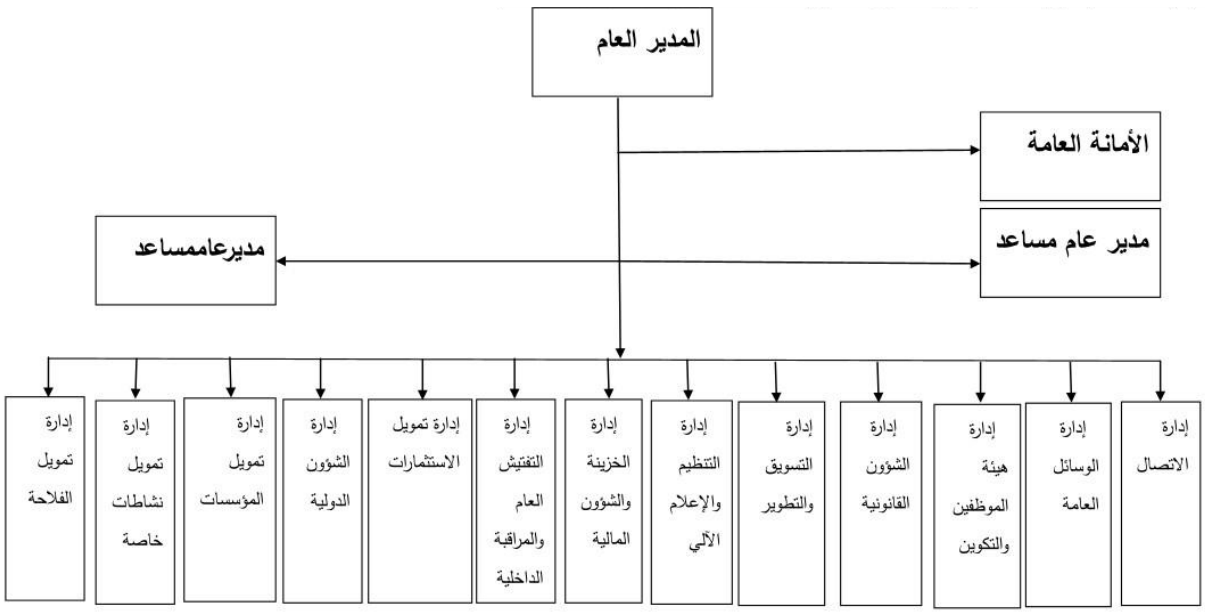

الشكل رقم (02): الهيكل التنظيمي الجديد لمديرية العلاقات العامة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

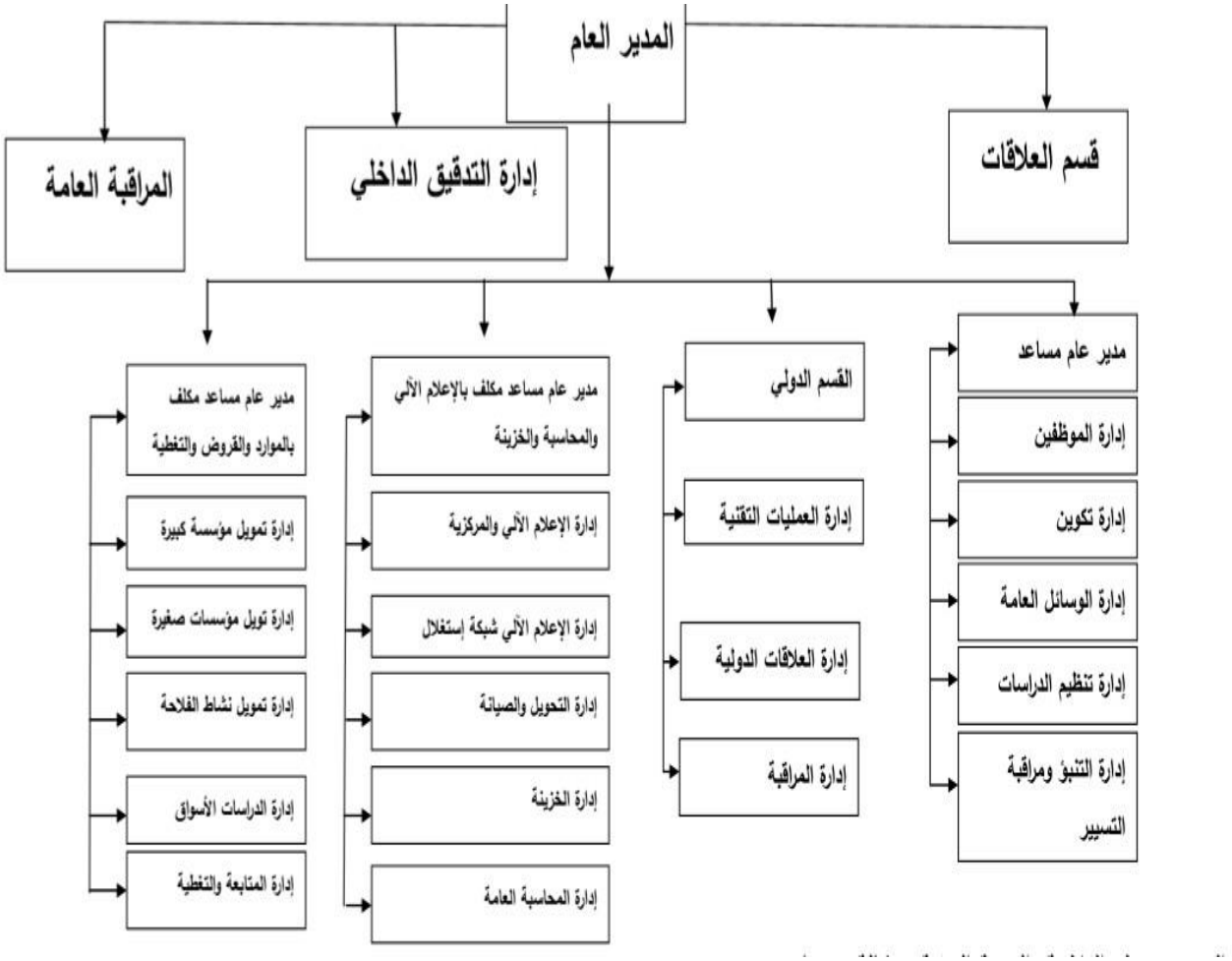

الشكل رقم (03): الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

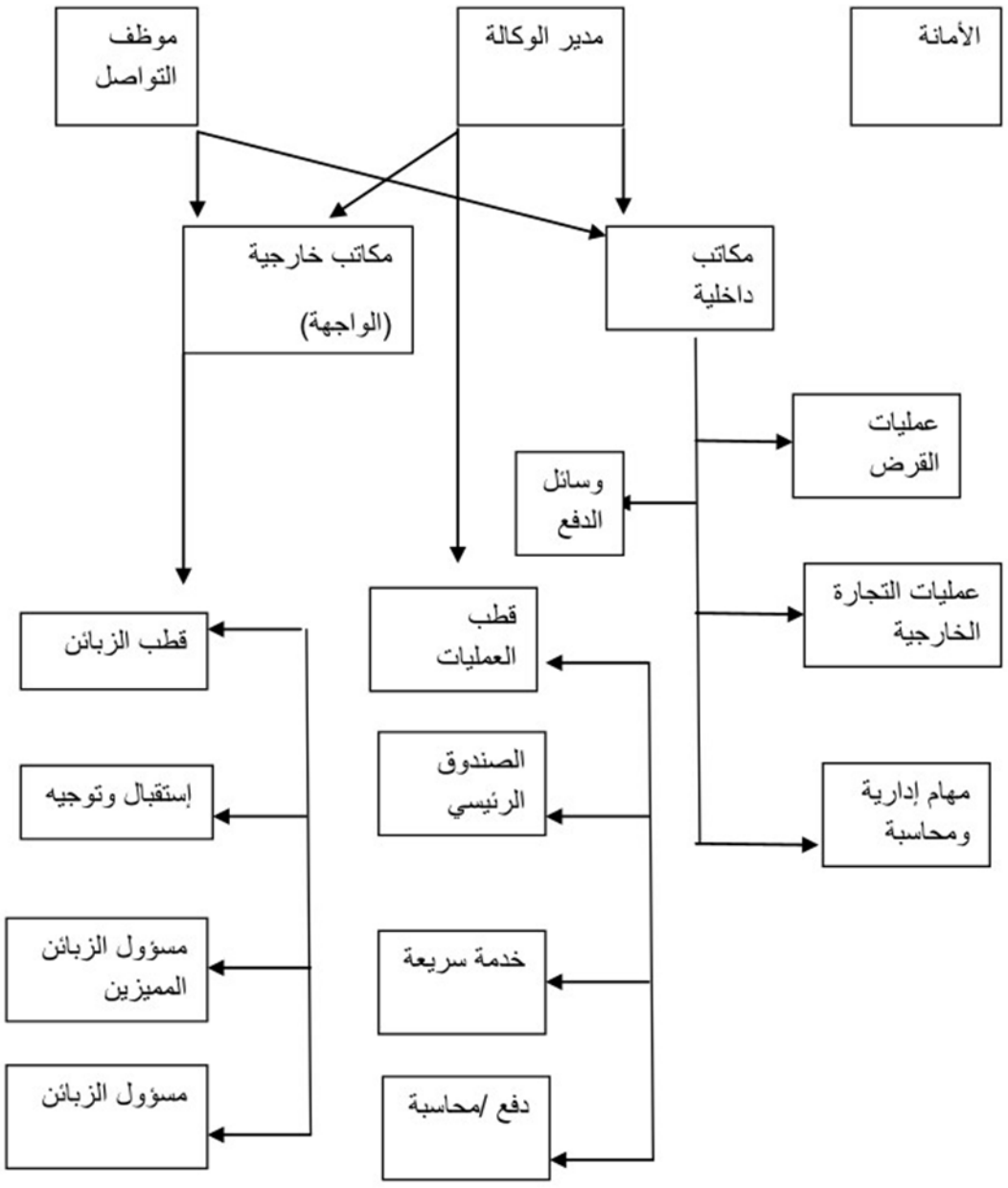

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة بوسعادة–.

المبحث الثاني: دراسة حالة منح قرض فلاحي

المطلب الأول : بطاقة فنية وملف القرض .

1 . بطاقة فنية :

- المستفيد : شركة متخصصة في مجال استيراد تجهيزات المكاتب والإعلام الآلي وأيضا تجهيزات الاتصال الالكترونية.

طبيعة المعدات	القيمة
- معدات وأدوات	1908.562.00 دج
- معدات نقل	194.627.00 د ج

- الشكل القانوني : شركه ذات مسؤولية محدودة.
- نشاط المؤسسة : استيراد تجهيزات المكاتب والإعلام الآلي والتجهيزات الالكترونية.
- طبيعة القرض : تجديد قرض قصير الأجل.
- رأس مال الشركة : 100.000 دج.
- تاريخ الإنشاء : 1997.
- تاريخ طلب القرض : الطالب كان في 23 / 11 / 2017.
- مانح القرض : بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) بوسعادة, مؤسسة اقتصادية عمومية رأس مالها 33000.000.000 دج .

2. ملف القرض:

2 . 1 . إجراءات منحه:

قصد حصوله على قرض لاستيراد معدات مكتبية وتجهيزات الكترونية تقدم إلى بنك الفلاحة والتنمية الريفية بملف, خلافا عن ما ذكرنا سابقا من الوثائق اللازمة في مثل هذه الحالات , ويتضمن ما يلي:

القيمة الإجمالية للمشروع: 100.000 دج .

القيمة الإجمالية للقرض: 1000.000 دج .

محل القرض: استيراد معدات الإعلام الآلي وتجهيزات الكترونية .

- معدات الإنتاج الأخرى والاستغلال	5.186.505.00 دج

الجدول (01): الإمكانيات المتوفرة:

الخطوات التي يتبعها ملف القرض استغلال:

أ - بعد تقديم المؤسسة لملف القرض وبعد دراسته من طرف مصلحة الاستغلال, فإن هذه الأخيرة ستحوله مباشرة إلى إدارة الوكالة أين يقدم مدير الوكالة رأيه في منح القرض أو عدمه إلى جانب إدارة المقدمة من طرف موظفي مصلحة الاستغلال وهذا بعد إجراء جميع التحليلات والدراسات اللازمة لذلك .

ب - المرحلة الموالية تتمثل في تحويل ملف القرض إلى مستوى أعلى في الهيكل التنظيمي للبنك وهو إدارة الوحدة التي تقوم بدورها حيث يقوم مديرها بإبداء رأيه في ما يخص هذا القرض .

ج - يقوم مدير الوحدة بدوره بتحويل الملف إلى المدير المكلف بالمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة .

د - في المرحلة التالية يحول مدير المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة إلى رئاسة البنك أو الرئيس المدير العام للبنك .

هـ - في المرحلة الأخيرة بعد دراسة المدير العام للبنك لملف القرض فإنه يحوله إلى لجنة القرض .

لجنة القرض (*LE GUIDE DE CREDIT*)

هي لجنة تتغير حسب مختلف المستويات وتعتبر كمقياس حسب الأعضاء المكونين لها .

مكوناتها:

- **لجنة القرض الخاصة بالوكالة** : تتكون من مدير الوكالة إضافة إلى موظف من مصلحة الاستغلال , وتتكون عندما تصل قيمة القرض المطلوب إلى 250.000 دج .
- **لجنة القرض الخاصة بالوحدة** : تتكون من مدير الوحدة إضافة إلى نائب المدير المكلف بالاستغلال , وتقوم عندما تصل قيمة القرض المطلوب إلى 500.000 دج .
- **لجنة القرض الخاصة بالإدارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** وهي تتكون من مدير الاستغلال بالإضافة إلى المسئول المكلف بالتجارة, وتقوم عندما تتجاوز قيمة القرض المطلوب 150.000 دج.

صلاحيات لجنة القرض :

- دراسة الطلبات لتمويل كل من الاستغلال والاستثمار وإعطاء الموافقة الأولية للمدير.
- تقديم هذه الموافقة أو الرفض إلى المدير المكلف بالمؤسسات الصغيرة أو المتوسطة.
- يقدم المدير المكلف بالمؤسسات الصغيرة أو المتوسطة الموافقة أو الرفض إلى مدير الوكالة .
- وفي آخر مرحلة يقدم الرد إلى المؤسسة الطالبة للقرض من طرف مدير الوكالة.

الشكل رقم (04) : المستويات التي يمر بها طلب القرض

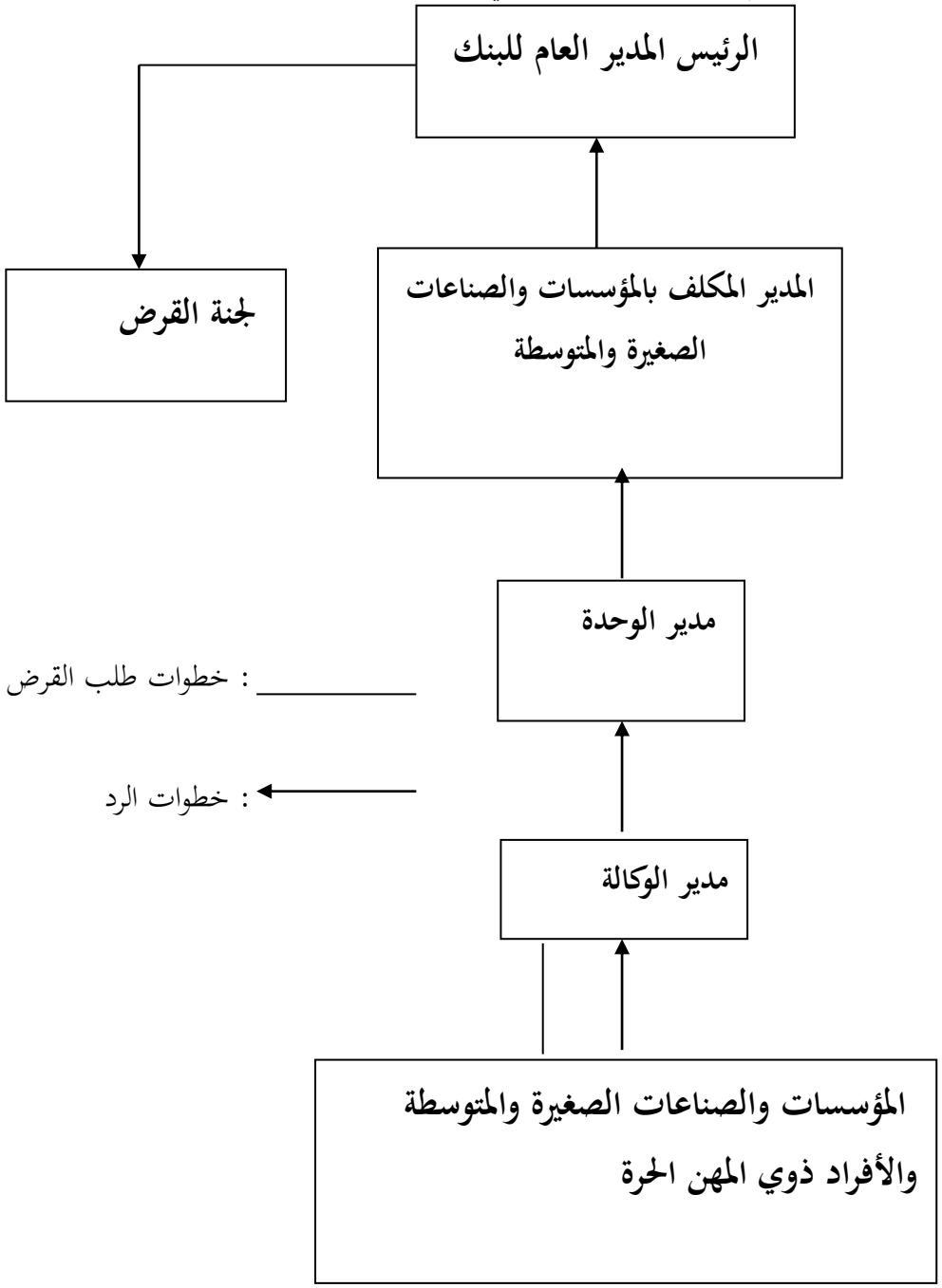

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية .

المطلب الثاني : التحليل المالي لملف القرض

على مستوى قسم القروض في البنك يقوم الموظف (ة) المسئول عن هذا القسم بدراسة الوثائق والميزانيات المالية والمحاسبية المقدمة من طرف المستفيد والمذكورة سابقا, وهذا قصد معرفة ربحية أمواله الخاصة ونسبة تغطية الأموال الخاصة للديون وكذلك نسبة المردودية المحققة في السنتين الأخيرتين من تاريخ طلب القرض .

1.1. تحويل الميزانية المحاسبية إلى ميزانية مالية .

وبعد إعادة ترتيب ودراسة الميزانية المحاسبية لسنة 2015 , والميزانية المحاسبية لسنة 2016, سمحت لنا هذه الأخيرة بالحصول على الميزانية المالية لسنة 2015 و 2016 كما يلي :

الجدول (02): الميزانية المالية لسنتي 2015و 2016

الأصول	2016	2015	الخصوم	2016	2015
أصول ثابتة:	7338694	9419009	الأموال الدائمة:	7692055	7172055
الاستثمارات :			أموال خاصة :	7672284	7172055
معدات وأدوات	1908562	2651429	رأس المال	100000	100000
معدات نقل	194627	308808	احتياطات قانونية	10000	10000
تجهيزات أخرى للإنتاج والاستغلال	5186505	6458771	نتائج قيد التخصيص . فرق التقدير	7024041	6935340
VIT	49000		د ط أ :	538243	126715
الأصول المتداولة:	9635633	8295939	د ق أ :	-	-

قيم الاستغلال	5527668	924895	حسابات جارية	9253043	10542893
قيم غير جاهزة:			موردون	1217554	3846878
حقوق الاستثمار	48845		ضرائب ورسوم	4375287	5076983
زبائن	1491390	4035897	ديون الاستغلال	2487542	1265432
تسبيقات الاستغلال	1760649	1763606	تسبيقات بنكية	172660	353600
قيم جاهزة :				1000000	-
متاحات	807081	1574541			
المجموع	17714948	16974327	المجموع	17714948	16974327

1 . 2 . حساب مؤشرات التوازن المالي :

رأسمال العامل (FR) = الأصول المتداولة – د ق أ, أموال دائمة – الأصول الثابتة .

احتياجات رأسمال العامل (BFR) = أصول متداولة – متاحات– دق أ + سلفيات مصرفية .

الخزينة (**TR**) = (BFR – FR) .

الجدول (03): مؤشرات التوازن المالي لسنتي 2015 و2016

المؤشر	2016	2015
FR	334	(1029)
BFR	334	(1029)
TR	0	(2058)

إن تحليل ميزانية 2015 والوضعية المحاسبية المتوقعة ب 30 / 11 / 2015 وبعد إعادة الترتيب سمحت لنا بإثبات أن الهيكلة المالية للمؤسسة التي هي في حالة دراسة بأن نشاط المودع (**confies**) للسنة المالية 2016 حققت حوالي 8.425.318.00 دج , وهذا يظهر الوضعية التوازنية من خلال تغطية الموارد الدائمة (الأموال الدائمة) لإجمالية الأصول الثابتة .

نتائج السنة المالية 2016 توضح لنا أن رأسمال العام موجب , أي أن هناك زيادة في السيولة القصيرة الأجل على الالتزامات قصيرة الأجل , وهذا مؤشر ايجابي بالنسبة للمقدرة على التسديد .

2 . 3 . تحديد النسب المالية اللازمة:

أ – نسب السيولة:

نسبة السيـــــولة 2015 = $\frac{\text{2015 س ن,للتداولة الأصول}}{\text{أ ق د}} = \frac{8295939}{10542893} = 0.89$

نلاحظ أن نسبة السيولة أقل من الواحد فهي في حالة سيئة وخطيرة وعليها أن تراجع هيكلها المالي بزيادة الديون الطويلة, أو رأسمالها الخاص , أو تخفيض ديونها القصيرة وزيادة أموالها المتداولة.

نسبة السيـــــولة 2016 = $\frac{\text{2016 س ن,للتداولة الأصول}}{\text{أ ق د}} = \frac{9635633}{92530433} = 1.03$

نلاحظ أن نسبة السيولة أكبر من الواحد هذا يدل على ن رأسمال العامل موجب وأن الأصول المتداولة مغطاة بجزء من الأموال الدائمة .

من النسبتين السابقتين نسجل زيادة إيجابية في نسبة السيولة هذا يعني أن المؤسسة تستطيع تسديد التزاماتها في سنة 2016 .

ب – نسب المردودية:

الجدول (04): نسب المردودية لسنتي 2015 و 2016

نسب المردودية	2016	2015
نسبة المردودية التجارية	0.03 = 16925327/ 583000	0.006 = 21099297 / 126415
نسبة مردودية الأموال الخاصة	0.070 = 7672000 /538000	0.017 = 7172000 / 126415
نسبة الديون = الديون / الأموال الخاصة	1.20 = 7672000 / 9253000	1.11 = 7172000 / 9325000

*** ملاحظات الدراسة :**

- نلاحظ أن نسبة مردودية الأموال الخاصة تسجل انخفاضا حساسا خلال سنة 2016 .
- أما بالنسبة إلى المردودية الصافية والاقتصادية فهي غير مهمة الدراسة.
- بالنسبة لمردودية الديون نلاحظ أن الأموال الخاصة لسنة 2016 غير قادرة على تغطية الديون والالتزامات للمؤسسة .

*** طاقة التمويل الذاتي:**

طاقة التمويل الذاتي ل 2015 = النتيجة الصافية قبل التوزيع + مخصصات الاستهلاك + مخصصات المؤونات – فائض القيمة المتنازل عن الاستثمارات .

CAF 2015 = 126415 + 4995535 .

CAF2015 = 5123000 .

CAF 2016 = 538000 + 7600000

CAF 2016 = 8138000 .

- **ملاحظات :**

نلاحظ أن طاقة التمويل الذاتي قد ارتفعت سنة 2016 وهي بالغة الأهمية والمؤسسة تستطيع مواجهة احتياجات الخزينة, فهذه القيمة تعبر عن قدرة المؤسسة في تمويل نفسها بنفسها, ويستعمل هذا المبلغ في:

- إمكانية تمويل الاستثمارات وبالتالي يؤخذ بعين الاعتبار في برامج الاستثمار للمؤسسة .
- إمكانية دفع فوائد الأسهم والسندات .

- إمكانية تصحيح أو تعديل عدم كفاية رأسمال العامل الصافي أي تحقيق شروط التوازن الدائم برفع الأموال الخاصة بقيمة التمويل الذاتي .

- إن هذا القرض القصير الأجل والذي قيمته 1000.000 دج يسمح بمواجهة احتياجات الخزينة .

المطلب الثالث: خلاصة الدراسة ورد البنك: (القبول) .

بعد الاطلاع على ملف القرض و دراسة الجوانب التقنية والاقتصادية للقرض وتحليل ميزانيتي السنتين التي تسبق تاريخ طلب القرض, قرر بنك الفلاحة والتنمية الريفية ما يلي:

لمدة ثلاث سنوات من القرض لم نجد أية صعوبة تذكر في تعاملنا مع المستفيد سواء من ناحية استعمال القرض أو من ناحية التسديد, شرفنا تعاملنا معه بدفع قيمة القرض في مواعيد الاستحقاق، وبالتالي كان ردنا قبول طلب المستفيد وهذا بمراسلة من قبله موجهة إلى طالب القرض صادرة بتاريخ 25 / 01 / 2017 والتي تضمنت ما يلي :

- مبلغ القرض الممنوح : 1000.000 دج .

أما في ما يخص الضمانات تم أخذ الإجراءات التالية:

قيمة المبلغ بالعملة الصعبة: 5304 أورو .

قيمة المبلغ بالدينار الجزائري : 500.000.00 دج .

معدل الفائدة المطبق : 9 % .

مدة التسديد: كل ثلاثة أشهر لمدة سنة .

معدل فائدة التأخير: 11 % .

تسجل هذه الموافقة, أو السماح بمنح القرض , كما يسجل كل المعلومات السابقة الذكر وهي تمثل شروط منح القرض , وكل ما يتعلق بإجراءات التسديد, ونسبة الفائدة المطبقة وغرامة التأخير وغيرها من الشروط الخاصة بالبنك .

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا الميدانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية تعرفنا على مختلف الأهداف والوظائف المهمة لدية منها القروض لمختلف الأعوان الاقتصاديين مع دراسة معمقة حول الطلب من أجل قبوله أو رفضه وذلك وفق شروط معينة.

حيث لجأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك العمومية الاخرى, الى القيام بأعمال ونشاطات متنوعة للوصول الى إستراتيجية تتمثل في جعله مؤسسة مصرفية كبيرة تحظى بإحترام وثقة المتعاملين الأقتصاديين والأفراد العملاء على حد سواء بهدف تدعيم مكانتة ضمن الوسط المصرفي.

الخاتمــة العامــة

خاتمـــة

يتوقف بناء اقتصاد وطني على درجه تطور النظام المصرفي الذي يهيئ المناخ ويتفاعل مع متطلبات الاقتصاد وقيام هذا الاخير بدور الوساطة المالية على احسن وجه من خلال وضع سياسه عمل رشيده يستعين بها متخذ القرارات التي يواجهها الجهاز المصرفي في عمله هي تلك المتعلقة بعمليه الاقراض كونها غالبا ما تكون محفوظه بالمخاطر خاصه في ظل الظروف الاقتصادية المالية التي تتميز بعدم الاستقرار

والبنك ليس حرا في تعامله مع الغير لأنه هناك عده عوامل تتحكم في قدرته على منح القروض فهو ينتهج سياسه خاصه في عمليه الاقراض حيث يقوم بدراسة شامله ومعمقه للمؤسسة الطالبة للقرض من جميع الجوانب وعليه فان المكلفين بهذه الدراسة يتميزون بالخبرة والكفاءة والدقة في العمل ورغم الاخطار التي تتعرض لها القروض الا ان هناك وسائل وسبل يتبعها البنك لتجنب مثل هذه الاخطار وتتوفر لديه مجموعه من التقنيات ومن بين هذه الوسائل نذكر العميل ومكانته ومقدرته المالية وكذا تحليل الوضعية المالية للمؤسسة طالبه القرض باستخدام بعض المؤشرات والنسب المالية.

- **النتائج:**

بعد الدراسة التي تم التوصل اليها يمكن الخروج بالنتائج التالية

- البنك هو حلقه من حلقات الاقتصاد وينصب نشاطه على جمع الودائع ومنح القروض.
- اتباع خدمات متطورة في المجال البنكي تسمح بترقيه النشاط البنكي وتقديم افضل الخدمات.
- قيام البنك بانتهاج تقنيات واليات خاصه في عمليه الاقراض من شانها تفادي المخاطر.
- تنوع القروض البنكية الممنوحة للعملاء وتتعدد فنجد قروض مرتبطة بمجال الاستثمار, واخرى مرتبطة بمجال الاستغلال كما يمكن تصنيف القروض وفق عده معايير المدة, الضمان, المقترضين.
- .تعتبر القروض من اهم العمليات التي يساهم بها الجهاز البنكي في تمويل مختلف المشاريع الاقتصادية .

- **اختبار الفرضيات**

من خلال دراستنا الميدانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكاله بوسعادة تم التوصل بالنتائج يمكن على اساسها اختيار صحه الفرضيات المعتمدة في هذه الدراسة.

الفرضية الاولى, صحيحه حيث ان القروض التي تمنحها البنوك المتنوعة في كل المجالات وفق للشروط المعينة من طرف البنك فنجد قروض الاستغلال القروض الاستثمار بالإضافة الى القروض الفلاحية, وان القروض من اهم العمليات التي يساهم بها الجهاز البنكي في تمويل في المشاريع الاقتصادية.

الفرضية الثانية, صحيحه حيث تبين لنا ان البنك يقوم دراسة شامله حول طلب القرض قبل اتخاذ قرار منح القرض او رفضه, وذلك قصد استرجاع مبلغ القرض والفوائد المترتبة عنه عند تاريخ الاستحقاق, مما يثبت ان البنوك تتبع مجموعه من الاجراءات في منح القروض.

الفرضية الثالثة, صحيحه حيث انه من خلال التطرق الى الاليات المتبعة من قبل البنوك لمنح القروض تبين لنا ان عمليه التقييم المالي هي اخر خطوه يقوم بها البنك لمنحه القروض, وذلك ان البنك يقوم بداية بالدراسة الأولية بدءا بدراسة سمعه العميل وشخصيته ومقدرته المالية, فبعد التأكد من الدراسة الأولية ينتقل البنك الى الدراسة المالية كمرحله ثانيه, وهذا ما يثبت صحه الفرضية المطروحة.

- **التوصيات**

انطلاقا من النتائج المتوصل يمكن تقديم جمله من التوصيات نلخصها في ما يلي:

- تطبيق التقنيات الجديدة في منح القروض.
- نظرا الى وجود عدد كبير من الملفات وكثره المعطيات الواجب تجميعها بالنسبة لكل زبون يستلزم تجهيز البنك بشبكه اعلام الي متطورة مما يسهل عليه تخزين المعلومات الخاصة بكل زبون ومعالجتها بطريقه سريعة وبالتالي ربح وقت والجهد والتكلفة.
- ضرورة اعتماد البنوك على نماذج حديثه في تقديرها للمخاطر بدلا من الطرق الكلاسيكية من اجل استغلال احسن المعلومات من جهة وربح الوقت من جهة اخرى.
- الاخذ بعين الاعتبار اراء الزبائن, وان تضع تحت تصرفهم شبابيك خاصه فرحاتهم.
- نلاحظ غياب التسويق المصرفي اذا نقترح انشاء هيئه متخصصه تعمل على الاعلام والاشهار عن كيفيه واليه منح القروب.
- الحرص على ان تكون القروض الممنوحة موجهه لمشاريع ذات اولويه والتي تخدم الاقتصاد.
- على البنوك التجارية ان تسعى الى ايجاد محيط عمل ملائم وتحفيز موظفيها والرفع من كفاءتهم المهنية, بالتكوين في الخارج واكتساب الخبرة والتقنيات الجديدة المستعملة في الدول الأجنبية.
- توفير جهاز فعال وشبكه معلوماتية ذو كفاءه عالية لدراسة ملفات طلب القرض.

- تجنب المشاريع التي تكون فيها درجه المخاطرة كبيره.

- **افاق الدراسة**

يبقى المجال مفتوح للباحثين في هذا الموضوع, حيث نتمنى اجراء المزيد من الدراسات حول اليه منح القروض لدى البنوك التجارية, اذ بقيت الكثير من النقاط تستحق التوضيح والدراسة بشكل اعمق تتمثل في البنوك التجارية على تطبيق نماذج إحصائية وبرامج حديثه موجهه لدراسة تحليليه شامله للمؤسسة طالبه القرض دراسة دقيقه ومحكمه لتجنب الوقوع في خطر عدم التسديد.

ونقترح دراسة العناوين التالية:

- دور الرقابة الداخلية في تحسين جوده القروض المصرفية.
- مخاطر القروض البنكية وضمانات منحها.
- تقدير مخاطر منح القروض البنكية باستخدام طريقه القرض التنقيطي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1 – زياد سليم, البنوك التجارية, دار المسيرة للنشر والتوزيع, عمان, الأردن, 1996.

2 – زين عوض الله أسامة, أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي, منشورات الحلى الحقوقية مج شباب النقود الاقتصاد, دار المرح, الرياض, 1987.

3 – ضياء مجيد الموسوي, الاقتصاد النقدي, دار الفكر, الجزائر, 1993.

4 – مصطفى رشيد شيحة, النقود والمصارف والائتمان, دار الجامعة, الجديدة للنشر, الإسكندرية, 1999.

5 – احمد زهير شاميه, النقود والمصارف, دار وهران للنشر, الأردن, 1994.

6 – حسين بن هاني, اقتصاديات النقود والبنوك, دار الكندي للنشر, الأردن, 2002.

7 – عبد النعيم مبارك, مبادئ علم الاقتصاد, الدار الجامعية, الإسكندرية, 1997.

8 – خالد أمين عبد الله, العمليات المصرفية, دار وائل للنشر, عمان, 2000.

9 – محمد يونس وآخرون, أساسيات علم الاقتصاد, الدار الجامعية للنشر, مصر،2012.

10 – شاكر القزويني, محاضرات في اقتصاد البنوك, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر, 2000.

11 – عبد المطلب عبد الحميد, البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها, الدار الجامعية, مصر،2009 .

12 – بخراز يعدل فريدة, تقنيات وسياسات التسيير المصرفي, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر, 2005.

13 – طاهر حيدر حيدران, مبادئ الاستثمار, الطبعة الثانية, دار المستقبل للنشر والتوزيع, 1997.

14 – رضا رشيد عبد المعطي, إدارة الائتمان, دار وائل للنشر, عمان, الأردن, 1999.

15 – حمزة محمود الزبيدي, إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني, دار الوراق للنشر والتوزيع, عمان, 2002.

16 – عبد الغفار حنفي, الأسواق والمؤسسات المالية, بنوك تجارية, شركات التأمين, شركات الاستثمار, الدار الجامعية, مصر, 2001.

17 – تيطوم هاجر ،سياسات واجراءات منح القروض البنكية ،مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، مسيلة ،الجزائر .2015

مراجع أخرى

الجريدة الرسمية الجزائرية, قانون النقد والقرض المؤرخ في 14 / 4 / 1990, العدد : 16, المادة : 112.

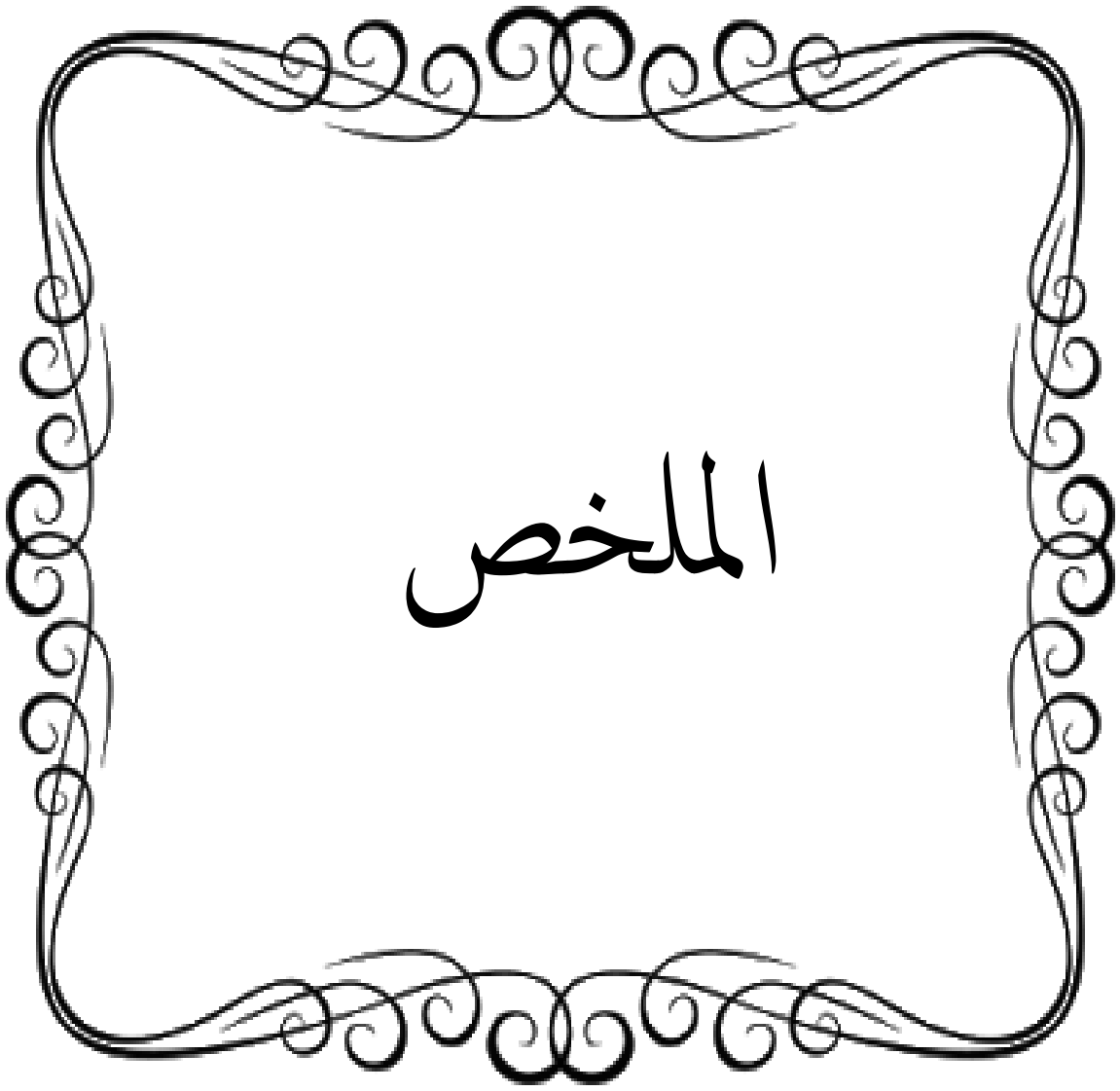
الملخص

الملخـــص.

حظيت البنوك منذ فتره طويله بأهمية بالغه في مختلف النظم الاقتصادية, وتزداد اهميتها مع مرور الوقت ومع التطورات الهامه التي تطرا على اقتصاديات الدول, خاصه انها تقوم بتزويد المشاريع والقطاعات المختلفة بالتمويل اللازم لمواكبه التطور السريع الذي يميز العصر.

كما تعتبر البنوك التجارية من بين المصادر التي تدعم القطاع الفلاحي بالأموال اللازمة وضرورية لسير العملية الإنتاجية.

يلعب الجهاز المصرف دورا هاما في النشاط الاقتصادي لما له من تأثير كبير على المتغيرات الاقتصادية مثل سعر الفائدة والتي بدورها تؤثر بدرجه عالية على سلوك الافراد الاقتصاديين المودعين والمستثمرون.

ويجدر بنا ان نؤكد ان الانفتاح الاقتصادي والعولمة الاقتصادية جعلت البنوك المركزية والمؤسسات المالية في وضع التنافسي متزايد

ومنه نستنتج ان البنك هو عباره عن وسيط بين الاموال التي تبحث عن استثمار وبين الاستثمار الذي يبحث عن تمويل والذي لا يتم الا عن طريق الاقراض.

لذلك تعتبر القروض التي تقدمها البنوك من الادوات المصرفية الفعالة للتنمية الوطنية لكن هذه الفروض لا تمنحها البنوك الا وفقا لمنهجيه البنك المتبعة لاتخاذ قرار التمويل.

من خلال دراسة الحالة التي اجريناها ببنك الفلاحة التنمية الريفية وكاله بوسعادة والتي حاولنا من خلالها اسقاط الضوء على القروض التي تقوم بتقديمها بهدف تمويل وتنميه القطاع الزراعي.

ونظرا الازدياد التعاملات الاقتصادية وتنوع وتعقد المبادلات بين الافراد والجماعات والدول قامت الجزائر على غرار الدول الاخرى بإدخال اصلاحات اقتصادية منها تحرير التجارة الخارجية وانعاش الجهاز الانتاجي والاجراءات المتخذة لتسهيل الاستثمار الوطني والاجنبي وذلك من خلال تطويرها للسوق النقدي هذا الاخير ايت تتعامل فيه مختلف المؤسسات المالية نقديه والتي اهمها المصارف وشركات التامين.

الكلمات المفتاحية: البنوك التجارية– القروض– تقنيات البنوك– بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

Abstract:

For a long time, banks have been of great importance in various economic systems, and their importance increases with the passage of time and with the important developments that occur in the economies of countries, especially as they provide projects and various sectors with the necessary financing to keep pace with the rapid development that characterizes the times.

Commercial banks are also among the sources that support the agricultural sector with the necessary funds necessary for the functioning of the production process.

The banking system plays an important role in economic activity because of its significant impact on economic variables such as the interest rate, which in turn affects to a high degree the behavior of economic individuals, depositors and investors.

It is worth emphasizing that economic openness and economic globalization have made central banks and financial institutions in an increasingly competitive position

From this we conclude that the bank is an intermediary between the funds that are looking for investment and the investment that is looking for financing, which can only be done through lending.

Therefore, loans provided by banks are considered effective banking tools for national development, but these assumptions are not granted by banks except in accordance with the bank's methodology used to make the financing decision .quantity of money supply is determined by central banks while commercial banks play an important role In generating credit (loan)

From this we conclude that the bank is an intermediary between the funds that are looking for investment and the investment that is looking for financing, which can only be done through (lending)

Therefore, loans provided by banks are considered effective banking tools for national development, but these loans are not granted by banks except in accordance with the bank's methodology used to make the financing decision.

Through a case study that we conducted at the Agriculture Bank for Rural Development, Agency Bousaada, through which we tried to shed light on the loans you provide with the aim of financing and developing the agricultural sector.

In view of the increase in economic transactions and the diversity and complexity of exchanges between individuals, groups and countries, Algeria, like other countries, introduced economic reforms, including the liberalization of foreign trade, the revival of the productive apparatus, and the measures taken to facilitate national and foreign investment, through its development of the monetary market, the latter in which various monetary financial institutions deal, the most important of which is Banks and insurance companies.

Keywords: **commercial banks – loans – banking techniques – the Bank of Agriculture and Development**.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Département: .....

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة)*: بحاج ايمان ... **المولود(ة) بتاريخ:** 12/07/1998 **ب:** عين الملح

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 207297298 **الصادرة بتاريخ:** 26/12/2021 **عن:** بلدية عين الملح المسيلة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: اقتصاد تجاري **تخصص:** علوم اقتصادية **خلال السنة الجامعية:** 2022/2023

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان": تقنيات سبر الآراء في مجال الترويج

.....

.....

.....

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 06/06/2022

التوقيع و البصمة

.....

07 جوان 2022

رئيس المجلس الشعبي البلدي

ياحاجي صليحة

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد .

**يدرج هذا التصريح ضمن ملاحق المذكرة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Département: .....

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة)*: بوحاب عبير المولود(ة) بتاريخ: 18-10-1997 ب: عين الملح

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 207874644 الصادرة بتاريخ: 14-05-2022 عن: عين الملح المسيلة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم اقتصادية تخصص: تقنيات مصرفية خلال السنة الجامعية: 2021-2022

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان**: تقنيات السوق النقدي في ضوء المعايير

.....

.....

.....

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 08/06/2022

التوقيع و البصمة

نظر و صدق على التوقيع

المسيلة في: 08 جوان 2022

رئيس المجلس الشعبي البلدي

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد.

**يدرج هذا التصريح ضمن ملاحق المذكرة